

## برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات مكافحة الفقر في موريتانيا

د. الغوث ولد الطالب جدو العربي \*

### مقدمة

لم يتمكن الاقتصاد الموريتاني منذ الاستقلال وحتى اليوم من تحقيق فائض يتم استخدامه لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعود هذا الانسداد في آفاق التنمية إلي مجموعة من العوامل بعضها داخلي والآخر خارجي بالإضافة إلي بعض العوامل البنوية ، بل إن تداخل مختلف هذه العوامل وتشابكها خلف وضعية اقتصادية صعبة نجد آثارها في السياسات المطبقة خلال الفترات التنموية المختلفة.

ويمكن التمييز من بين أمور أخرى بين مجموعة من العوامل لعبت دورا أساسيا في كبح مسار التنمية، نذكر من ضمنها الظروف المناخية الصعبة المتمثلة في الجفاف الذي ضرب البلاد وما خلفه من تصحر وما انجر عنه من زحف للرمال والقضاء علي البنية التحتية المتدنية أصلا، يضاف إلي ذلك ضيق السوق الداخلي. وتعتبر الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عاشتها موريتانيا في أواخر السبعينيات من القرن العشرين السبب الرئيسي الذي دفع الدولة إلي طلب الاستعانة بالأموال الأجنبية. وكان لتلك الظروف تأثير علي مستوي الأسعار المحلية، إلا أن معدلاتها كانت عادية بالنسبة للتضخم الذي يسود العالم.

ويعود ذلك إلي مراقبة السلطات للأسعار من جهة ، وتحمل الدولة عبء دعم السلع الأساسية من جهة أخرى، كما ازدادت أعباء الديون الخارجية ، وتزايد العجز في ميزانية الدولة مع تدني حصيلة الصادرات خصوصا خامات الحديد. ومن أجل مواجهة المشاكل السابقة تم الرضوخ للكثير من الشروط التي يتعين القيام بها للحصول علي الأهلية المطلوبة. وهكذا دخلت الدولة في برامج للإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) ابتداء من سنة ١٩٨٥.

ويهدف هذا البحث إلي التعرف علي أهم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات مكافحة الفقر في موريتانيا.

د.الغوث ولد الطالب جدو العربي أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم التسيير كلية العلوم القانونية والاقتصادية - جامعة نواكشوط

وفي ضوء الهدف السابق يمكن طرح تساؤل رئيسي وهو ما هي أهم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات مكافحة الفقر التي طبقت في موريتانيا؟، مصحوبا بتساؤلات فرعية علي النحو التالي:

ما هي التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت تلك البرامج؟.

ما هي أهم السياسات المتبعة لمكافحة الفقر في موريتانيا؟.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، يتم تقسيم الدراسة إلي محورين: يتناول المحور الأول مضمون برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا، في حين تناول المحور الثاني مضمون سياسات مكافحة الفقر في موريتانيا.

### المحور الأول: مضمون برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا

قبل التعرض لمضمون البرامج الإصلاحية التي طبقتها موريتانيا ولنتائجها، سنستهل هذا الفصل بتشخيص الأوضاع الاقتصادية التي كانت تعيشها البلاد في الفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج.

لقد شهدت موريتانيا أزمة اقتصادية حادة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٦ تمثلت في حالة من عدم الاستقرار في القطاعات الأساسية، كانت بسبب البطالة والتصحّر وتبعات حرب الصحراء الغربية كما تأثرت الثروة الحيوانية بالجفاف.

ولم تعد الثروة المعدنية التي كانت رائدة الأمل في السبعينيات من القرن العشرين ذات أهمية معتبرة بسبب التغيرات في السوق العالمية للحديد وانعكاساتها علي القطاع المنجمي في موريتانيا.

وقد عانت موريتانيا كغيرها من دول العالم الثالث من شح في الموارد المحلية الأمر الذي فرض عليها اللجوء إلي طلب التمويل الخارجي من أجل النهوض بتنميتها، فهي تعاني من مشكلة الديون الخارجية وما يتبعها من انعكاسات اقتصادية واجتماعية، والمتمثلة أساسا في تعميق التبعية الاقتصادية للخارج والانخفاض الملحوظ في مستوي المعيشة إضافة إلي ظهور موجات تضخمية. وابتداء من بداية الثمانينات من القرن العشرين، وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي اتجهت موريتانيا إلي المؤسسات الدولية من أجل وضع برنامج إصلاحي.

ويمكن تلخيص أهم أسباب تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في مجموعة من العوامل منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي نذكر منها ما يلي:

#### أ - العوامل الخارجية:

إذا نظرنا إلي البعد الدولي نجد أن أهم الأسباب التي دعت الدول إلي تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي هو انفجار أزمة الديون الخارجية في سنة ١٩٨٢

داخل اقتصادات الدول النامية، ومن ثم حثت هذه الدول علي تطبيق السياسات التالية:<sup>(١)</sup>

- ١- الركود الاقتصادي الذي تعاني منه هذه الدول بدرجات متفاوتة
- ٢ - مواجهة المنافسة في السوق الدولي من الدول حديثة التصنيع
- ٣ - ارتفاع أسعار الطاقة العالمية في السبعينات من القرن العشرين
- ٤- التغيرات العميقة في البيئة الاقتصادية العالمية، ولعل أهم ما يميز القطاع الاقتصادي العالمي هو ازدياد درجة الاعتماد المتبادل بين أجزاء العالم وظهور العولمة الاقتصادية ، وانضمام معظم الدول إلي منظمة التجارة العالمية، وقد أدت هذه التغيرات إلي خلق بيئة تشجع الإصلاح الاقتصادي.

ب - العوامل الداخلية:

يعتبر من أهم العوامل التي دفعت موريتانيا إلي تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ، مايلي :

- ١ - انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلي السالب
- ٢ - تراجع فجوة الاستثمار إلي حوالي ٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٨٢.
- ٣ - عجز في الموازنة العامة قدره ٨% من الناتج المحلي الإجمالي
- ٤ - تزايد عبء الديون الخارجية حيث وصل مجموع الدين الخارجي إلي الناتج المحلي الإجمالي إلي ١٦٢,٦٧%، و ٢٢٩% في سنتي ١٩٨٢، ١٩٨٥ علي التوالي، بينما وصل مجموع خدمة الدين الخارجي إلي الصادرات من السلع والخدمات إلي ٣٧٠,٧% في سنة ١٩٨٢ وإلي ٣٧٨,٩% في سنة ١٩٨٥.
- ٥ - وصول العجز الخارجي إلي ٢٦% من الناتج المحلي الإجمالي.<sup>(٢)</sup>
- ٦ - ارتفاع معدل التضخم إلي أكثر من ١٤%.
- ٧- ارتفاع الفجوة بين الادخار والاستثمار. (الجدول ١) يوضح اتساع هذه الفجوة وتطورها.
- ٨ - عدم الاستقرار السياسي (تعاقب خمسة رؤساء علي حكم البلاد في الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٤).

الجدول (١) يوضح الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١١)

السنوات	إجمالي الاستثمار المحلي	إجمالي الادخار المحلي	الفجوة بين الاستثمار والادخار	نسبة تغطية الادخار للاستثمار	نسبة حجم الفجوة إلى الاستثمار
١٩٧٠	٢٥٥٩	٢٤٥١	(٩٨٢)	١,٢٥	(٠,٣٨)
١٩٧١	٢٨٧٣	٣٨٢٣	(٩٥٠)	١,٣٣	(٠,٣٣)
١٩٧٢	٤٠٦٥	٣٦٨٦	٥٧٦	١,٩١	٠,١٤
١٩٧٣	١٢٨٤	١٤٥٤	(١٧٠)	١,١٣	(٠,١٣)
١٩٧٤	٣٠٢٣	١٠٨٢	١٩٤١	٠,٣٦	٠,٦٤
١٩٧٥	٧٠٦٩	٢٦٧٤	٤٣٩٥	٠,٣٨	٠,٦٢
١٩٧٦	١٠٠٠٣	٦٩٥	٩٣٠٨	٠,٠٧	٠,٩٣
١٩٧٧	٩٦٣٠	(٣١٢)	٩٩٤٢	(٠,٠٣)	١,٠٣
١٩٧٨	٧٧٨٣	(١٢)	٧٧٩٥	(٠,٠٠)	١,٠٠
١٩٧٩	٧٥٣٨	(١٨٩)	٧٧٢٧	(٠,٠٣)	١,٠٣
١٩٨٠	١١٧٨٦	٢٢٤٠	٩٥٤٦	٠,١٩	٠,٨١
١٩٨١	١٥١٢٣	٤٥٥٥	١٠٥٦٨	٠,٣٠	٠,٧٠
١٩٨٢	١٨٢٩٤	١١٧٣	١٧١٢١	٠,٠٦	٠,٩٤
١٩٨٣	٧٦٥٠	(٥٢٣٩)	١٠٥٦٨	(٠,٦٨)	١,٦٨
١٩٨٤	١١٦٢٢	(٨٦٣)	١٧١٢١	(٠,٠٧)	١,٠٧
١٩٨٥	١٣٣٧٧	٤٨٢٤	١٢٩٣٤	٠,٣٦	٠,٦٤
١٩٨٦	١٤٣٩٧	٩٦٧٠	١٢٤٨٥	٠,٦٧	٠,٣٣
١٩٨٧	١٤١٤٧	٩٤٧٦	١٢٤٨٥	٠,٦٧	٠,٣٣
١٩٨٨	١٣٣٦٨	٧٥٤٣	٨٥٥٣	٠,٥٤	٠,٤٤
١٩٨٩	١٢٢٥١	٦٦٣٠	٤٧٢٧	٠,٥٤	٠,٤٦
١٩٩٠	١٢٣٠٠	٢٣٤٨	٤٧٢٧	٠,١٩	٠,٨١
١٩٩١	١٤٧٦١	٩٠٨٩	٤٦٧١	٠,٦٢	٠,٣٨
١٩٩٢	١٥٦٧٥	٦٠١٢	٤٦٧١	٠,٣٨	٠,٦٢
١٩٩٣	١٧٣٧٨	١٠٥١٥	٥٨٢٥	٠,٦١	٠,٣٩
١٩٩٤	١٨٨٩٧	١٥٢٦	٥٦٢١	٠,٢٧	٠,٩٢
١٩٩٥	٢١٥٥٢	١٤٣٥٨	٥٦٢١	٠,٦٧	٠,٣٣
١٩٩٦	٢٣٨٥٣	٧٥٩٦	٩٩٥٢	٠,٣٢	٠,٦٨
١٩٩٧	٢٧٦٧٩	٦٠٩٥	٩٩٥٢	٠,٢٢	٠,٧٨
١٩٩٨	٢٧٧٨٠	١٦٨١٠	٥٦٧٢	٠,٦١	٠,٣٩
١٩٩٩	٢٨١١٠	١٨١٥٠	٩٦٩٣	٠,٦٥	٠,٣٥
٢٠٠٠	٣٠٢٣٥	٢٠٢٧٠	٩٦٩٣	٠,٦٧	٠,٣٣
٢٠٠١	٢٥٨٩٩	٢٠٦١٤	٦٨٦٣	٠,٨٠	٠,٢٠
٢٠٠٢	٢٧٣٢٤	٢٢٤٥٦	٦٨٦٣	٠,٨٢	٠,١٨
٢٠٠٣	٢٨٨٢٦	٢٤٤٠٠	٦٨٦٣	٠,٨٥	٠,١٥
٢٠٠٤	٣٠٤١٢	٢٦٤٥٠	١٧٣٧١	٠,٨٧	٠,١٣
٢٠٠٥	٣٢٠٨٥	٢٨٦١٣	١٧٩٤	٠,٨٩	٠,١١
٢٠٠٦	٣٣٨٤٩	٣٠٨٩٤	١٦٢٥٧	٠,٩١	٠,٠٩
٢٠٠٧	٣٥٧١١	٣٣٣٠٢	٢١٥٨٤	٠,٩٣	٠,٠٧
٢٠٠٨	٣٧٦٧٥	٣٥٨٤٢	١٠٩٧٠	٠,٩٥	٠,٠٥
٢٠٠٩	٣٩٧٤٧	٣٨٥٢١	١٠٩٧٠	٠,٩٧	٠,٠٣
٢٠١٠	٤١٩٣٣	٤١٣٤٨	٩٩٦٠	٠,٩٩	٠,٠١
٢٠١١	٤٣٩٣٣	٤٣٣٤٨	٩٩٦٥	٠,٩٩	٠,٠١
			٥٢٨٥		
			٤٨٦٨		
			٤٤٢٦		
			٣٩٦٢		
			٣٤٧٢		
			٢٩٥٥		
			٢٤٠٩		
			١٨٣٣		
			١٢٢٦		
			٥٨٥		
			٥٥٨		

المصدر: مجلة فكر العلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية، العدد ١، مجلة علمية متخصصة تصدرها جامعة محمد الخامس، الرباط - المغرب ٢٠٠٨، ص ٨٩. الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الخصخصة في موريتانيا.

(\* الأوقية هي عبارة عن العملة الموريتانية، وقد تم إصدارها بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٧٣ ويساوي دولار أمريكي واحد ما قيمته ٤٧ أوقية عند إنشاء العملة، وسعر صرف العملة في سنة ٢٠١١ واحد دولار يساوي ٢٩٠ أوقية.

- البيانات من إعداد الباحث انطلاقاً من عدة مصادر مختلفة ابتداء من سنة ٢٠٠٠. يظهر من تحليل البيانات السابقة أن الادخار المحلي كان يفوق حجم الاستثمار المحلي خلال السنوات (١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٣)، ثم بدأ بعد ذلك يتقلص بشكل واضح حيث سجلت الفجوة بين الادخار والاستثمار أرقاماً كبيرة ووصلت إلي أعلى مستوى لها في سنة ١٩٨٢ حيث كانت (١٧١٢١ مليون أوقية) ويعكس ذلك ضرورة البحث عن مصدر لتمويل هذا العجز الخطير. ولقد كان الحل هو اللجوء إلي الاقتراض من الخارج رغم ما يحمله من مخاطر.

وتنشأ فجوة الموارد المحلية من خلال زيادة الاستثمارات التنموية المطلوبة لانجاز معدلات النمو المستهدفة عن حجم المعروض من المدخرات المحلية. والاستعانة بالتمويل الخارجي تتزايد أو تتناقص تبعاً لمدي كفاية الموارد المحلية لتمويل برامج الاستثمارات التنموية.

ويعتبر من أهم العقبات التي واجهها الاقتصاد الموريتاني في مسيرته التنموية هو ضعف المدخرات المحلية الذي مثل نقطة ضعف، وقصور أمام عملية التنمية، واتساع هذه الفجوة هو الدافع الأساسي لتزايد اعتماد الاقتصاد الموريتاني علي التمويل الخارجي.

وفي بداية الثمانينيات من القرن العشرين كانت نسبة تغطية الموارد المحلية للاستثمارات الإجمالية سالبة، حيث بلغت الفجوة في سنة ١٩٨٣ (١٢٩٣٤ مليون أوقية)، إذ قدرت نسبة الفجوة إلي الاستثمار ب ١٦٨%، لكنها انخفضت بعد ذلك. ومع بداية التسعينيات من القرن العشرين بدأت في التزايد في بعض الأحيان إلي أن بلغت أعلى نسبة لها في سنة ١٩٩٧ حيث قدرت هذه الفجوة ب (٢١٥٨٤ مليون أوقية)، أي أن حجم الفجوة إلي الاستثمارات بلغت نسبتها ٧٨%، لكنه ابتداء من سنة ٢٠٠٠ بدأت هذه الفجوة تتقلص. وهو ما يمكن تفسيره من بين أمور أخرى من جهة إلي زيادة المدخرات المحلية نتيجة لزيادة وفاعلية تحصيل الضرائب، ومن جهة أخرى إلي مكافحة الفساد، وترشيد النفقات، وحسن استغلال الموارد المحلية، واتضح ذلك جلياً في السنوات الأخيرة، حيث قدرت نسبة الفجوة في سنة ٢٠١٠ ب (٠,٩٩) بينما تراجع نسبة الفجوة إلي الاستثمارات حيث وصلت إلي (٠,٠١) وهي أدنى نسبة لها طيلة الفترة.

وخلال فترة الدراسة اتسمت مساهمة المدخرات المحلية في تغطية الاستثمارات الإجمالية بشكل عام بالعجز نتيجة لانخفاض حجم المدخرات.

ويعود الانخفاض في حجم الادخار المحلي إلي:

- ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك

- ضعف القطاع الخاص المحلي

- غياب الآليات التي تعمل علي تعبئة المدخرات المحلية

وتعتبر حرب الصحراء والجفاف والركود الاقتصادي العالمي ، وتزايد صعوبة شروط الاقتراض، وسوء تسيير الاستثمارات ، وسوء إدارة القروض الخارجية والاقتصاد بشكل عام، وسلسلة الانقلابات العسكرية، وعدم الاستقرار السياسي، كل هذه الأسباب كانت فاعلة في أداء الاقتصاد الموريتاني ، حيث تزايدت الأسعار وارتفعت معدلات البطالة ، وتناقص كم وكيف الخدمات العامة (التعليم والصحة) وانخفضت مستويات المعيشة. ومن أجل التغلب علي هذه الوضعية الاقتصادية قررت الحكومة الموريتانية الدخول مع الصندوق والبنك الدوليين في مفاوضات لوضع برنامج صحيحي يعيد التوازن ، ويخفض الاختلالات ، ويرفع من أداء الاقتصاد القومي ، ويزيد من الجدارة الائتمانية من أجل تحسين وضعية الأداء الخارجي للاقتصاد الموريتاني.

وقد تطلب تصحيح هذه الأوضاع وضع برامج للإصلاح الاقتصادي والمالي، وهذه البرامج كلها تأخر تنفيذها سنة عما كان مقررا.

وقد نصت هذه البرامج علي الأهداف التالية:

- الرفع من معدلات نمو الناتج المحلي

- تخفيض معدلات التضخم

- تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية

- القضاء علي عجز الحساب الجاري أو التخفيض منه

- القضاء علي عجز الموازنة العامة أو التخفيض منه

- تخفيض حدة أزمة الديون الخارجية

والبرامج التي طبقت مرت بعدة مراحل، وسوف نتعرض لمضمون هذه البرامج الإصلاحية التي تم تطبيقها في الجزء الموالي:

**أولاً: برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (١٩٨٥ - ١٩٨٨):**

يهدف برنامج التقويم الاقتصادي والمالي إلي تحقيق الأهداف التالية:<sup>(٣)</sup>

- الوصول إلي معدل نمو سنوي حقيقي للناتج المحلي الإجمالي قدره ٤% بحيث

يفوق معدل النمو السنوي للسكان الذي يصل إلي ٢,٤%.

- تخفيض فجوة الاستثمارات العمومية لتصل إلي ٢٠% من الناتج المحلي

الإجمالي بعد أن كان ٣٠% في الفترة ما قبل ١٩٨٥.

- تقليص عجز الحساب الجاري إلي أقل من ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي ، بعد أن وصل إلي ٢٥% و ٤٥% من الناتج في السنوات ما قبل ١٩٨٥ .
- تحقيق التوازن في ميزانية الدولة وتكوين ادخار متزايد قدره ١٥% من الاستثمارات العمومية في سنة ١٩٨٨ .
- تخفيض معدل التضخم إلي ٥% في سنة ١٩٨٨ بعد أن كان ١٥% في سنة ١٩٨٤ .

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب وضع سياسات عديدة يلخصها البرنامج في النقاط التالية:

#### ١ - السياسات المتعلقة بالمالية العامة:

تهدف هذه السياسات إلي تحقيق التوازن في ميزانية الدولة في سنة ١٩٨٦ وتحقيق فائض في الميزانية العامة قدره ٢٠% في سنة ١٩٨٨ .

أ - الإيرادات العامة: لقد استهدفت سياسة الإيرادات العامة في إطار برنامج التقويم الاقتصادي والمالي زيادة حصيلة إيرادات ميزانية الدولة دون زيادة الضغط الجبائي.

وقد ركزت السنوات الأولى للبرنامج علي ضرورة وضع نظام ضريبي أكثر فائدة بحيث يعزز قدرات أجهزة التحصيل، كما شملت إجراءات إصلاح النظام الضريبي تقليل الإعفاءات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي ، كما تم تحسين الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحصيل رسوم الطوابع. وقد تمثلت أهم الإجراءات المتخذة في مجال الإيرادات العامة خلال فترة البرنامج في النقاط التالية:<sup>(٤)</sup>

- إجراء دراسات علي الضريبة في قطاعات المعادن والصيد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي القطاعات التي تحظى بأولوية كبيرة ضمن الاستراتيجية التنموية للبرنامج نتيجة لما تتمتع به من قدرات علي النمو، كما أنها في نفس الوقت هي أهم القطاعات التي تساهم في تمويل إيرادات الخزينة العامة للدولة ، وبالتالي فإن إصلاح الضريبة الخاصة بهذه القطاعات يجب أن ينطلق من المصدرين المذكورين أيضاً، بحيث يكون هذا الإصلاح قادراً علي المواءمة بين تشجيع تلك القطاعات ، وفي نفس الوقت الحصول منها علي أكبر إيرادات للميزانية.

- إصلاح نظام الضريبة علي الدخل وعلي أرباح المؤسسات.
- إعداد دراسة علي تبسيط هيكل التعريفية الجمركية وتوحيد معايير الحماية
- تعديل نظام الإعفاءات الضريبية والجمركية ونظام الضرائب علي قطاعات التصدير

#### - إصلاح الضريبة علي الشركات

ب - النفقات العامة: وضعت الحكومة الموريتانية نظاما محددا لتخطيط وتسيير الاستثمارات العمومية ورقابة حازمة علي النفقات الجارية وفيما يتعلق بالاستثمارات العمومية فكان هناك توجه واضح لتقليصها وتحسين كفاءتها لأن الدولة كانت تتجه للخروج من ميدان الإنتاج الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، وفي هذا الإطار فقد اتبعت إجراءات صارمة لتقييم المشاريع العمومية، أما فيما يخص النفقات الجارية فقد ركز البرنامج علي ضرورة تقليص مستواها من خلال تجميد الاكتتاب الجديد في الوظيفة العمومية باستثناء ما يتعلق بقطاعي الصحة والتعليم وتثبيت الأجور الحقيقية للمستخدمين الحكوميين والحد من النفقات العسكرية، هذا وقد تمثلت أهم الإجراءات للحد من النفقات العمومية في التالي:

- تقليص المعونات المالية ومنعها عن المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ابتداء من سنة ١٩٨٦ في محاولة لتحفيز هذه علي تحمل مسؤولياتها كاملة والوصول إلي مستوي الكفاءة الإنتاجية المطلوبة انطلاقا من إمكانياتها ومواردها الذاتية.

- تقليص بعض المصروفات الجارية الأخرى حتى سنة ١٩٨٦ باستثناء قطاعي الصحة والتعليم ووضع حد أقصى لنمو الدخل والمرتببات لا يتجاوز ٧% خلال فترة البرنامج.

#### - مراجعة هيكل الرواتب والعمل بنظام الجزاءات.

السعي إلي إعادة جدولة الديون الخارجية للدولة وتكوين لجنة لإدارة هذه الديون. وبشكل عام فإن أهداف برنامج التقويم الاقتصادي والمالي في مجال المالية العامة قد تحققت، فعلي مستوي النفقات العامة فإن الإجراءات الصارمة التي اتخذت قد سمحت بتوجيه مخصصات كبيرة من مخصصات الميزانية نحو النفقات المنتجة. ويعتبر ذلك هدفا أساسيا للسياسة المالية للبرنامج، كما سمحت تلك الإجراءات بزيادة نصيب الدين العمومي من موارد الميزانية. وهكذا فقد ارتفعت مخصصات فوائد الديون الخارجية من ٥% في سنة ١٩٨٥ إلي ١٤% من إجمالي النفقات الداخلية في نهاية البرنامج، أما علي مستوي الإيرادات العامة فإن مجموعة من الإجراءات المتبعة وبشكل خاص توسيع الوعاء الضريبي وتقوية جهود التحصيل قد سمحت بزيادة إيرادات الميزانية التي ارتفعت من ١٢,٣ مليار أوقية سنة ١٩٨٥ إلي ١٦,٦٨٥ مليار أوقية سنة ١٩٨٨ أي بمعدل نمو قدره ٣٦% خلال فترة البرنامج (١٩٨٥ - ١٩٨٨)، وقد تحقق ادخار عادي في الميزانية طيلة سنوات البرنامج بلغ حجمه الإجمالي في الفترة من ١٩٨٥ إلي ١٩٨٨ حوالي ٩,٩ مليار



أوقية، أي ما يمثل بنسبة ١٩,٤% من حجم الإنفاق علي الاستثمارات العمومية قد تحقق بفضل الإجراءات المتخذة علي مستوي كل من الإيرادات والنفقات.

## ٢ - السياسات المتعلقة بالنقود والقروض:

تتلخص هذه الإجراءات في مراقبة نمو حجم الكتلة النقدية ووضع سقف علي حجم الائتمان للحكومة وإصلاح هيكل أسعار الفائدة وتوجيه القروض الداخلية إلي القطاعات ذات الأولوية في الاستراتيجية التنموية للبرنامج وأهم الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا المجال تتمثل في ما يلي:<sup>(٥)</sup>

- وضع سياسة القروض الانتقائية لتشجيع القطاعات ذات القدرة السريعة علي النمو من خلال منحه النصيب الأكبر من القروض الداخلية.

- رفع أسعار الفائدة علي الودائع لأجل بنسبة ٢% وتخفيضها علي الودائع تحت الطلب وذلك بهدف تعبئة المدخرات المحلية والمساهمة في امتصاص السيولة الزائدة في المجتمع.

- مراقبة قروض الاقتصاد ووضع سقف علي الائتمان الممنوح للحكومة.

## ٣ - السياسات المتعلقة بالقطاع الخارجي:

يهدف البرنامج إلي تخفيض عجز ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حجم وقيمة الصادرات ونقص حجم الواردات وهذا ما تطلب تخفيض قيمة الأوقية بنسبة ١٦% في ١٩٨٥/٢/١٥ مما يعني أن قيمة الأوقية تم تخفيضها بنسبة ٢٤% خلال الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٥) الذي يهدف إلي إصلاح تشوه سعر العملة، كما قامت الحكومة بتخفيض عدد المنتجات التي يعتبر منح رخصة لاستيرادها ضروريا وألغي نظام الرخص بالنسبة للسلع الوسيطة والسلع الصناعية والخدمات المرتبطة بها وذلك من أجل تخفيض القيود المفروضة علي الواردات وعلي مستوي آخر من أجل تشجيع الاستثمارات في قطاعات التصدير في الاقتصاد الموريتاني.

## ٤ - برنامج الاستثمارات العمومية:

لقد استهدف برنامج التقويم الاقتصادي والمالي تقليص فجوة الاستثمارات العمومية من ٣٠% إلي ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط في سنوات البرنامج (١٩٨٥ - ١٩٨٨) وقد ركزت الاستراتيجية الاستثمارية للبرنامج علي ثلاثة أنواع من المشاريع هي:

- مشروعات البنية التحتية والنقل

- المشروعات الإنتاجية التي تسهم في تنويع قاعدة الإنتاج المحلي

- مشروعات الدعم خاصة في المجالات الاجتماعية وبالذات تلك التي تستجيب لمواجهة الاحتياجات الأكثر ضرورة.

وقد قدر حجم الاستثمارات العمومية خلال الفترة التي يغطيها البرنامج ب ٥٥,١ مليار أوقية وهو ما يقارب ٦٤٣ مليون دولار، وضمن هذا المبلغ تدرج (١٩٣) مشروعا جديدا بنفقات تصل إلي ٢١,٤ مليار أوقية خلال فترة البرنامج (١٩٨٥ - ١٩٨٨) وبتكلفة إجمالية بلغت ٤٠,٣ مليار أوقية وهو ما يعادل ٤٧٠ مليون دولار تتوزع كالتالي:

الجدول رقم (٢) يوضح توزيع الاستثمارات في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (١٩٨٥ - ١٩٨٨)

النسبة المئوية %	القطاع
٤٢,١	- القطاع الريفي
٨,٧	- الصيد
١,٢	- المعادن
١,٦	- الطاقة
٢,٠	- الصناعة
١٧,٢	- المياه الحضرية
١٠,٠	- البنية الأساسية
١,٩	- الإسكان والتحصن
٤,٨	- التعليم
٣,٢	- الصحة
١,٣	- الإعلام والمواصلات
٦	- متفرقات
١٠٠	المجموع

Ministère du plan , programme de redressement Economique et Financier (P.R.E.F) (1988 , (١٩٨٥ - p 02 .

إن أهم ما يستخلص من توزيع الاستثمارات السابقة هو الأهمية الكبيرة التي يحتلها القطاع الريفي في توزيع استثمارات البرنامج وخاصة المشروعات الجديدة التي حظيت بنسبة ٤٢,١%، يليه قطاع المياه الحضرية بنسبة ١٧,٢% ثم البنية الأساسية بنسبة ١٠% ومن ثم قطاع الصيد بنسبة ٨,٧%، كذلك يلاحظ ارتفاع نسبيتي الصحة والتعليم مقارنة بقيمة القطاعات نظرا لأهميتها. لقد تم تحقيق ٩٣% من الاستثمارات المخططة التي مولت من مصادر مختلفة علي النحو التالي:<sup>(٦)</sup>

٥٠% قروض خارجية، ٢٨,١% هبات، ١٦,٤% أشباه الهبات، ٥,٥% تمويل محلي. أي أن نسبة التمويل الخارجي بلغت ٩٤,٥% وهو ما يفسر الاعتماد الكبير علي المصادر الخارجية لتمويل التنمية.

إن أهم ما تميزت به الاستراتيجية الاستثمارية لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي هو الاتجاه العام نحو الحد من نسبة الاستثمارات العمومية من الناتج المحلي الإجمالي والتركيز علي الاستثمارات علي رأس المال المادي وإهمال الاستثمار في رأس المال البشري، وإعطاء الأولوية في إطار رأس المال المادي لقطاعي التنمية الريفية والبنية الأساسية.

انطلاقاً من الحصيلة السابقة لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي يمكن القول إن بعض الأهداف الرئيسية قد تحققت نذكر من بينها معدل نمو سنوي قدره ٣,٦%، تحسن ملحوظ في ميزان المدفوعات والمالية العامة. وفيما يتعلق بالنفقات العامة فإن السياسات التي تم تطبيقها سمحت بتوجيه جزء من مخصصات الميزانية للنفقات المنتجة، كما تم زيادة نصيب الدين العمومي من موارد الميزانية حيث ارتفع من ٥% في سنة ١٩٨٥ إلي ١٤% من إجمالي النفقات الداخلية في سنة ١٩٨٨. وتم توسيع الوعاء الضريبي وزيادة فاعلية جهود تحصيل الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي، مما ساهم في رفع مخصصات إيرادات الميزانية العامة وزيادة المدخرات التي غطت ما قدره ١٩,٤% من حجم الإنفاق علي الاستثمارات العمومية في نهاية البرنامج. يضاف إلي ذلك إصلاح أسعار الفائدة ومراقبة حجم الكتلة النقدية والتحكم في توجيه القروض، بحيث وجهت للقطاعات ذات الأولوية لدعم النمو. وتم تخفيض قيمة الأوقية لتحسين أداء القطاع الخارجي من أجل زيادة قيمة الصادرات وتقليص حجم الواردات، كما تم تخفيف القيود علي الواردات بالنسبة للسلع الوسيطة والسلع الصناعية والخدمات المرتبطة بها وذلك عن طريق إلغاء نظام الرخص، من أجل تشجيع الاستثمار في قطاعات التصدير ذات القيمة للاقتصاد الوطني. وركزت الاستثمارات في البنية التحتية والمشاريع المنتجة من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية والتركيز علي المجالات الاجتماعية لتلبية المتطلبات الضرورية، والمشاريع الاستثمارية السابقة الذكر مولت في أغلبها بمصادر خارجية وبنسبة فاقت ٩٠%. ورغم الحصيلة السابقة إلا أن النتائج التي تحققت كانت دون الأهداف المرجوة، مما استدعي الحكومة لمواصلة تلك الإصلاحات وذلك في إطار برنامج الدعم والدفع.

**ثانياً: برنامج الدعم والدفع (١٩٨٩ - ١٩٩١):**

يعتبر البرنامج امتداداً ومتابعة لسابقه حيث نص في مقدمته علي أن الدولة ستتابع وتعزز الجهود التي بذلت إبان برنامج التقويم الاقتصادي والمالي والتي

كان هدفها تصحيح الاختلال الاقتصادي والمالي العميق المتراكم علي مدي الفترات السابقة والشروع في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، وينطلق البرنامج من الأهداف التالية:<sup>(٧)</sup>

- إصلاح جزئي في الجهاز الإنتاجي المحلي من أجل تقوية وتنوع قاعدة الإنتاج الوطني.

- تحسين أداء المدفوعات الخارجية من خلال إتباع وسائل مختلفة لتنشيط العرض والتحكم في الطلب وتحرير أسعار الصرف الخارجية.

- دعم الحالة المالية للدولة عن طريق تطبيق سياسة لترشيد النفقات العامة وتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين كفاءة أجهزة التحصيل الضريبي.

- السعي للوصول إلي مستوى مديونية ومعدل لخدمة الدين يتناسب مع قدرات الاقتصاد علي الدفع.

- وضع استراتيجية متماسكة لتعبئة الموارد البشرية عن طريق خلق فرص عمل جديدة وإعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة من خلال تطبيق سياسة ملائمة في مجال التعليم والصحة وتخفيف العبء الاجتماعي لإجراءات الإصلاح الاقتصادي علي الفئات الأكثر فقرا في المجتمع.

ومن أهم الأهداف الاقتصادية لبرنامج الدعم والدفع نذكر الآتي:

- تحقيق معدل نمو سنوي للنتائج المحلي الإجمالي قدره ٣,٥% وهي تقارب نفس النسبة التي كان يسعى إليها البرنامج الذي سبقه.

- تحقيق ادخار عادي في الميزانية قدره ٦% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩١).

- تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية وتحقيق مستوي للاستثمار العام يكون في حدود ١٦,٦% من الناتج المحلي الإجمالي.

- تخفيض عجز الحساب الجاري للوصول إلي أقل من ٩,٨% من الناتج المحلي الإجمالي

- تخفيض معدل خدمة الدين بحيث يتراوح ما بين ٢٠ - ٢٥% من حصيلة عائدات الصادرات.

من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية لبرنامج الدعم والدفع اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات تتعلق بإدارة الطلب الكلي والعرض الكلي وتطبيق سياسة قطاعية متماسكة.

ومن أجل تحقيق ذلك وفيما يتعلق بالمالية العامة ، فإن البرنامج يهدف إلي ترشيد النفقات العامة ، وسياسة صارمة في الإيرادات العامة إلي تحقيق ادخار عادي في

الميزانية قدره مليار أوقية في المتوسط طيلة فترة البرنامج، وهو ما يمثل ٦% من الناتج المحلي الإجمالي في مدة برنامج الدعم والدفع (١٩٨٩ - ١٩٩١).<sup>(٨)</sup> وفي مجال النقود والقروض فإن الحكومة الموريتانية قررت مواصلة السياسات النقدية المطبقة في البرنامج السابق وذلك من خلال:

- التمسك بسياسة سعر الفائدة الرامية إلى تعبئة المدخرات المحلية
- متابعة إصلاح البنوك ومراقبة مدي التزامها بتطبيق قواعد التسيير السليمة
- المراقبة الصارمة لتزايد قروض الاقتصاد وإتباع نظام الأولويات الذي يعطي الأولوية للقطاع الزراعي.

وفي مجال الأسعار فقد تقرر مواصلة تحرير الأسعار من خلال إلغاء دعم المنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية ، وتقليص المنتجات المسعرة رسمياً، وإصلاح تشوهات أسعار الخدمات العامة، أما بالنسبة للبعد الاجتماعي فإنه يقتضي ضرورة ملحة لتخفيف الآثار السلبية للبرنامج الإصلاحي الذي اتبعته موريتانيا وخصوصاً إصلاح القطاع العمومي ، وشبه العمومي وتحرير الأسعار، وارتفاع أسعار الخدمات، مما كان له الأثر على القوة الشرائية ، وهذا ما يتطلب تحسين الاتجاهات البعيدة المدى للمؤشرات الاجتماعية، معدل الأمية، وفيات الأطفال، رفع مستوي المعيشة. وبالنسبة لحجم الاستثمارات العمومية في البرنامج فقد بلغ ٤٥٣١٧,٧ مليون أوقية، وهو ما يعادل ٦٠٤ مليون دولار أمريكي. ويتناسب هذا مع معدل استثمار سنوي يصل إلى حوالي ١٦,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وتتوزع هذه الاستثمارات حسب القطاعات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (٣) يوضح توزيع استثمارات برنامج الدعم والدفع (١٩٨٩ - ١٩٩١)

النسبة المئوية %	المبلغ (مليون أوقية)	القطاع
٣٤,٣	١٥٥٤٦,٩	التنمية الريفية
١٣,٢	٥٩٦٩,٢	التنمية الصناعية
٢٥,١	١١٣٦٥,٥	الاستصلاح الزراعي
١٠,١	٤٥٦٣,٥	المصادر البشرية

٣,١ ١٤,٢	١٤٢٤,٨ ٦٤٤٨	القطاع العمومي وشبه العمومي الشركة الوطنية للصناعة والمناجم
%١٠٠	٤٥٣١٧,٧	المجموع

Ministère du plan , programme de consolidation et de relance (P.C.R.)(1989 – 1991), p 03.

- سعر صرف الأوقية في سنة ١٩٩١، ١ دولار = ٨٢,١١ أوقية  
إن الملاحظة الأولى حول الحجم العام للاستثمارات في البرنامج الثاني هي أنها أقل من سابقتها في برنامج التقييم الاقتصادي والمالي ، كما أن الحصة التي منحت لقطاع التنمية الريفية كانت أقل من سابقتها رغم أنها تمثل النسبة الأولى مع ذلك في برنامج الدعم والدفع. وقد ظهر الاستصلاح الزراعي كقطاع نال قسطا متميزا (ربع الاستثمارات)، كما ازدادت نسبة المصادر البشرية.

لقد تعرضت الحصيلة التقييمية لبرنامج الدعم والدفع إلي مختلف الجوانب التي شملها هذا البرنامج موضحة "أن الناتج المحلي الإجمالي عرف نموا سنويا متوسطا قدره ٢% وهو أقل مما كان محددًا له في أهداف البرنامج ٣,٥% وذلك خلال الفترة من (١٩٨٩ - ١٩٩١)، فبعد زيادة قدرت ب ٤,٨% سنة ١٩٨٩، كان نمو هذا الناتج سالبا في سنة ١٩٩٠، ثم عاد إلي نمو قدره ٢,٦% في سنة ١٩٩١، أما علي مستوي القطاع الريفي صاحب الأولوية كان النمو ضعيفا حيث قدر ب (- ٤,٤%) علي طول فترة البرنامج (١٩٨٩ - ١٩٩١)، ويعزي هذا إلي ضعف المردود في قطاع الزراعة بسبب تأثيرات الجفاف القوي لسنة ١٩٩٠. ومن جهة أخرى فإن قطاع المعادن الذي أحرز نموا كبيرا سنة ١٩٨٩ قدره ٥٠%<sup>(٩)</sup> تراجع خلال السنتين اللاحقتين حتى وصل إلي نسبة قدرها ١١%، ويعزي ذلك إلي التغيرات العالمية لصناعة الحديد والصلب التي أثرت سلبا علي الطلب علي هذه المادة وخاصة صادرات خامات الحديد الموريتاني، أما بالنسبة لقطاع الصناعة فإن الوضع لم يكن أحسن ، حيث أحرز نموا سالبا قدره (- ١,٨%) كمتوسط خلال فترة البرنامج (١٩٨٩ - ١٩٩١)، وهو راجع في الأساس إلي تعرض الصناعات السمكية لكثير من المصاعب جراء الأزمة مع السينغال وتأثيرات حرب الخليج علي تحويلات أغلب المشاريع. وبصورة إجمالية فإن مستوي الاستثمارات لم يحافظ علي البقاء عند النسبة التي حددها البرنامج وهي ١٦,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، بل إن النسبة المتوسطة للاستثمارات ظلت في حدود ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩١).

وقد رافق هذا تراجع نسبة الصادرات بسبب مشاكل الصيد والمناجم، حيث انخفضت من ٤٩% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٨٨ إلى ٤٥% خلال فترة البرنامج (١٩٨٩ - ١٩٩١)، كما كانت الواردات أقل من مستواها عند نهاية البرنامج الأول ١٩٨٨، إذ تحولت من ٦١,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٨٨ إلى ٥٧% كمتوسط لفترة برنامج الدعم والدفع، بالإضافة إلى برنامج (التقويم الاقتصادي والمالي ١٩٨٥ - ١٩٨٨، والبرنامج الثاني الدعم والدفع ١٩٨٩ - ١٩٩١)، يوجد برنامج ثالث هو برنامج الاستثمار العمومي.

### ثالثا: برنامج الاستثمار العمومي (١٩٩٤ - ١٩٩٦):

تهدف التوجهات الجديدة في مجال الاستثمار العمومي كما وردت في هذا البرنامج إلى وضع الاستثمار في سياق السياسة التنموية المحددة والإصلاحات المؤسسية التي تسمح بتنفيذ أكثر فاعلية للمشاريع، إضافة إلى ضرورة تركيز الاستثمار العمومي على القطاعات الاجتماعية والبنية التحتية اللازمة لتنمية القطاع الخاص، وتحسين فاعلية مخصصات الاستثمارات بين القطاعات والتوزيع المنكفئ لها، مع التخطيط والبرمجة لتمويل الأعباء الإضافية للمشاريع. وقد أوضح البرنامج في بدايته الاختلال الذي حصل في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة السابقة (١٩٨٩ - ١٩٩١)، إذ تراجعت حصة القطاع الريفي في الناتج المحلي الإجمالي من ٢١,٥% في سنة ١٩٨٨ إلى ٢٠% في سنة ١٩٩١، مع ثبات في حصة القطاع الثاني بنسبة ٢٨,٥%، مع تطور معتدل للقطاع الثالث الذي ارتفعت حصته بنسبة ٢% خلال الفترة نفسها<sup>(١٠)</sup>، وعلي هذا الأساس بني البرنامج استراتيجيته في مجال الاستثمار العمومي وهي أساسا استمرار ودعم للإصلاحات الاقتصادية، وإقامة البنية التحتية التي تسمح بتنمية القطاع، وتنمية المصادر البشرية، ومحاربة الفقر، وتحسين استغلال الموارد الطبيعية ودعم القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية.

وبصورة عامة يظهر من تتبع السياسات القطاعية أنها لم تختلف كثيرا عما رسم في البرنامجين السابقين حيث ظلت التوجهات والاستراتيجيات والأهداف ذات صبغة عمومية وهكذا جاءت أهداف التنمية الريفية في برنامج الاستثمار العمومي مؤكدة على تعزيز الأمن الغذائي بواسطة تنمية وتنويع الزراعات بالإضافة إلى ضرورة تحسن في حياة السكان ومستويات دخولهم عن طرق تنمية المياه القروية والرعية وزيادة الإنتاجية.

إن المبلغ الإجمالي للاستثمار العمومي في البرنامج يصل إلى ٧٥٠٨٥ مليون أوقية ما يعادل ٦٠٠ مليون دولار، وهو ما يمثل في المتوسط نسبة ١٨% من

الناتج المحلي الإجمالي علي مدي الفترة من (١٩٩٤ - ١٩٩٦)، وتوزع هذه الاستثمارات علي القطاعات حسبما يتضح في التالي:

**الجدول (٤) يوضح توزيع الاستثمارات علي القطاعات (١٩٩٤ - ١٩٩٦)**

النسبة المئوية %	المبلغ (مليون أوقية)	القطاع
٢١,٦	١٦١٩١	التنمية الريفية
٣٠,٣	٢٢٧٨٢	التنمية الصناعية
٢٩,١	٢١٨١٨	الاستصلاح الزراعي
١١,٧	٨٨٠٥	المصادر البشرية
١,٧	١٢٧٠	القطاع العمومي وشبه العمومي
٥,٦	٤٢١٩	الشركة الوطنية للصناعة والمناجم
%١٠٠	٧٥٠٨٥	المجموع

Ministère du plan , programme de investissement public (PIP)(1994 – 1996), p 16

- سعر صرف الأوقية في سنة ١٩٩٦، ١ دولار = ١٣٧,٢٦ أوقية  
 إن أهم ما يستخلص من التوزيع السابق للاستثمارات هو تراجع حصة التنمية الريفية عما كانت عليه في البرنامجين السابقين، وارتفعت مقابل ذلك حصة التنمية الصناعية والاستصلاح الزراعي مع العلم أن الحجم الظاهري لهذه الاستثمارات كان كما يبدو أكثر من سابقه - إذا اعتمدت الأوقية كوحدة للمقارنة - فإن الواقع يظهر عكس ذلك حيث جاءت الاستثمارات في برنامج الدعم والدفع مساوية لمبلغ ٦٠٤ مليون دولار في حين أصبحت في البرنامج الأخير ٦٠٠ مليون دولار، ويمكن تفسير ذلك بتراجع قيمة الأوقية.  
 وقد مولت معظم الاستثمارات العمومية خلال البرامج الإصلاحية السابقة بالقروض الخارجية وبنسبة فاقت ٩٠%<sup>(١١)</sup>، وهو ما يوضح الاعتماد الكبير علي المصادر الخارجية لتمويل معظم البرامج المطبقة خلال فترة الإصلاح الاقتصادي.

**رابعاً: البرنامج الوطني لمحاربة الفقر (١٩٩٦ - ١٩٩٨):**

لقد مرت سياسات محاربة الفقر في موريتانيا بعدة مراحل منذ اعتمادها من طرف الحكومة الموريتانية في إطار التوجه العالمي لمواجهة مخلفات أو انعكاسات سياسات تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي سبق الإشارة إليها، حيث أطلق عليها في مراحلها الأولى في أواخر تسعينيات القرن العشرين البرنامج الوطني



لمحاربة الفقر إلي أن تحولت إلي إطار استراتيجي لمحاربة الفقر بعد مصادقة الحكومة عليها في سنة ٢٠٠١ لتصبح استراتيجية التنمية ابتداء من ذلك التاريخ. لقد وضعت الحكومة الموريتانية مجموعة من الأهداف خلال المرحلة (١٩٩٦ - ١٩٩٨)، يرمي البرنامج الوصول إليها وتتخلص هذه الأهداف في الآتي:

#### أ - المحاور الكبرى للبرنامج الوطني لمحاربة الفقر:

ترتكز سياسات البرنامج الوطني لمحاربة الفقر علي أربعة محاور هي:

- ١- المحور الأول: يستهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي الذي يشكل أساسا لأي تخفيف للفقر، كما يستهدف تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد ، وتخفيف تبعيته للعوامل الخارجية، من خلال التخفيف من الفقر بطريقتين:
  - خلق فرص عمل جديدة وتحسين توزيع الدخل
  - زيادة مداخيل ميزانية الدولة والتي يمكن بدورها أن تستخدم لدعم قطاعات يستفيد منها الفقراء.

٢ - المحور الثاني: يتعلق بتشجيع القطاعات التي يستفيد منها الفقراء بشكل مباشر ومناطق تمرکزهم عن طريق انجاز استثمارات عمومية تساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين إنتاجية الفقراء.

٣ - المحور الثالث: يهدف إلي تنمية المصادر البشرية وتحسين الاستفادة من البنية التحتية ، وزيادة استفادة الفقراء من خدمات الصحة والتعليم من أجل الرفع من إنتاجيتهم ومن ثم ظروفهم المعيشية.

٤ - المحور الرابع: يهدف إلي توسيع مشاركة جميع الفاعلين في محاربة الفقر عن طريق تنمية مؤسسية من أجل الوصول إلي حكم رشيد.

#### ب - أهداف البرنامج الوطني لمحاربة الفقر:

تتمثل الأهداف الرئيسية فيما يلي:

- نمو سنوي قدره ٦% خلال فترة البرنامج (١٩٩٦ - ١٩٩٨)
- تخفيض نسبة أثر الفقر إلي أقل من ٣٩% ونسبة الفقر الشديد إلي أقل من ٢٢%
- وقد نتج عن تحليل وضعية الفقر في موريتانيا تحديد خمسة مجالات ذات أولوية بالنسبة لبرنامج محاربة الفقر (٢٠٠١ - ٢٠٠٤) هي:
- التنمية الريفية التي تستهدف تخفيض أثر الفقراء إلي أقل من ٥٣%
- التنمية الحضرية للأحياء الهامشية للمدن الكبيرة ولأهم المدن الثانوية
- تحقيق التمدن للجميع في سنة ٢٠٠٤ ورفع نسبة مواصلة الدراسة إلي أكثر من ٦٥%
- زيادة تحسين الخدمات الصحية وتخفيض نسبة وفيات الأطفال إلي أقل من ١٦٠ في الألف ورفع نسبة التغطية الصحية في دائرة ٥ كلم إلي ٨٠%.

- تحسين فاعلية الوصول للمياه الصالحة للشرب.
- المحافظة علي الفائض المتحقق في الميزانية
- تكوين ادخار في القطاع العام يقدر ب ٩,٧% من الناتج المحلي الإجمالي عند نهاية فترة البرنامج في سنة ٢٠٠١.
- محاولة الحد من العجز الخارجي ليصل إلي نسبة ١١,٩% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية البرنامج.
- زيادة الاحتياطات الإجمالية من العملة الصعبة في المتوسط إلي ٦,١ أشهر.
- محاولة السيطرة علي معدل التضخم السنوي ليستقر عند حدود ٣% في نهاية سنة ٢٠٠١.

يعتمد تحقيق هذه الأهداف علي مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية نوجزها في ما يلي: (١٢)

- ١ - المالية العامة: واكبت الإيرادات الإجمالية (باستثناء الهبات) تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي لتستقر عند مستوي ٢٦,٩% من الناتج المحلي الإجمالي بين العامين ١٩٩٤ و ١٩٩٧.
- لقد أطلقت الحكومة برنامجا لإصلاح نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة، يهدف إلي تعزيز الإدارة الضريبية وتوسيع قاعدة الوعاء الضريبي. وتتمحور الأهداف الرئيسية من وراء هذه الإصلاحات إلي إيجاد صيغة للضريبة تتميز بعدالتها وشفافيتها وبساطتها.
- وعلي مستوي نظام الضرائب غير المباشرة تم إدخال ضريبة القيمة المضافة في عام ١٩٩٥ ورسوم للسماح بدخول الصيد البحري في عام ١٩٩٦، كذلك تم إدخال ضرائب جديدة كضريبة الإسمت وضريبة المطار، كما أعيد العمل بالضريبة علي العائدات السنوية للشركة الوطنية للصناعة والمناجم والتي تم تعليقها خلال الثمانينات من القرن العشرين نتيجة للصعوبات التي عانت منها الشركة.
- وعلي صعيد النظام الضريبي المباشر تم إخضاع قطاع الزراعة وتربية المواشي للضرائب، كما تمت معالجة كشوف الضرائب باستخدام الحاسوب وفتح أقسام خاصة تتولي تحصيل ضريبة القيمة المضافة من أجل تحسين الجباية الضريبية. وفيما يتعلق بمستوي النفقات الجارية (باستثناء الفوائد) فقد استقر مستواها خلال الفترة (١٩٩٤ - ١٩٩٧) عند نسبة ١٤,١% من الناتج المحلي الإجمالي .

وتأتي هذه النتائج من بين أمور أخرى كثمرة لسياسة السيطرة علي النفقات العامة التي تركز علي الفعالية من جهة وعلي التحكم في النفقات من جهة أخرى، يضاف إلي ذلك التحكم في معدل التضخم وتجميد النفقات العسكرية. ويضاف إلي ذلك أيضا انخفاض المساعدات والتمويلات الخارجية، كما تمت السيطرة علي حجم الدين الخارجي، و تم إعطاء الأولوية للتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت.

وفيما يتعلق بمستوي الرقابة تم القيام بمجموعة من الإجراءات نذكر من بينها مراجعة القانون الأساسي المتعلق بالقوانين المالية ومصطلحات الميزانية، كما تمت معالجة المعاشات ورصيد محاسبة الدولة بواسطة الحاسوب، هذا بالإضافة إلي وضع مصطلحات للمستندات الخاصة بالنفقات.

لقد شهد رصيد الميزانية تحسنا كبيرا خلال مرحلة التكيف الهيكلي الأخيرة، أما الرصيد الإجمالي لعمليات الدولة الذي بلغت نسبته (- ٤,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٤، فقد حقق فائضا للمرة الأولى في عام ١٩٩٦ وبلغت نسبته ٥,٤% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت نسبة الفائض ٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧، وبذلك تمت السيطرة علي العجز في الميزانية بفضل جهود إعادة الهيكلة وتوظيف الموارد وكذلك السيطرة علي النفقات العامة.

**٢ - القطاع الخارجي: لقد سمح استمرار الجهود المبذولة في التكيف بتحسين وضع المدفوعات الخارجية خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧.**

ونتيجة للإصلاحات التي تم القيام بها لإصلاح سعر صرف العملة الوطنية انعكس ذلك علي تخفيض الواردات نتيجة لتخفيض سعر العملة الوطنية وتخفيض الاستهلاك العام، حيث بلغت متوسط نسبة الاستيراد ٥٦,٢% من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧.

كذلك حققت الصادرات تطورا ايجابيا حيث بلغت نسبة الصادرات ٤٩% من الناتج المحلي الإجمالي بين العامين ١٩٩٤ و ١٩٩٧، كما شهد رصيد ميزان الموارد تحسنا ملموسا ليصل إلي ٩,٣% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة ١٩٩٧، بعد أن سجل قيما سالبة في الماضي.

ومن جهة أخرى فإن رصيد ميزان رأس المال سجل عجزا بقيمة ٥,٦ مليار أوقية في عام ١٩٩٧، عكس العامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ اللذين شهدا تسجيل فائض للرصيد، ويعزى هذا الوضع إلي الانخفاض الكبير في المسحوبات علي القروض طويلة الأجل خلال هذه الفترة.

كما سجل رصيد ميزان المدفوعات تحسنا ملموسا، بعد أن كان قد سجل عجزا كبيرا قدرت قيمته ب ٥,٩ مليار أوقية في عام ١٩٩٥. هذا وقد تحسن وضع الاحتياطي الإجمالي للعملة الصعبة بشكل تدريجي ليصل إلي تغطية للاستيراد تقدر ب ٤,٩ أشهر في عام ١٩٩٧. ٣ - السياسات النقدية: نتيجة للسياسات المطبقة فإن الكتلة النقدية شهدت تراجعا بلغت نسبته ١% كمتوسط بين العامين ١٩٩٤ و ١٩٩٧، ويعزي هذا الانخفاض من بين أمور أخرى إلي سعي السلطات العامة في الحد من التضخم وتعزيز الحساب الجاري الخارجي، وبذلك تم خفض السيولة للاقتصاد من ٢٢,١% في عام ١٩٩٤ إلي ١٦,٩% في عام ١٩٩٧. أدت هذه السياسة الانكماشية الرامية إلي الحد من الارتفاع العام في الأسعار إلي خفض التسليف للاقتصاد بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، بينما ارتفع الإقراض في عام ١٩٩٦ بنسبة ١٢,٣% تماشيا مع جهود تشجيع القطاع الخاص، كما استمر دعم هذه السياسة في عام ١٩٩٧، لكن الزيادة في نسبة التسليف للاقتصاد لم تتجاوز ٤,٩%.

لقد شهد الاعتماد الممنوح للدولة انخفاضا كبيرا خلال هذه الفترة وتحول إلي أصول مصرفية ابتداء من عام ١٩٩٦ (١٤,٤ مليار أوقية) واستمر هذا التوجه في عام ١٩٩٧ نتيجة للأداءات التي توصلت إليها ميزانية الدولة من جهة وضرائب الصيد من جهة أخرى، كما تمت السيطرة علي التضخم خلال الأعوام ١٩٩٤-١٩٩٧ كمتوسط سنوي قدره ٧,٤%.

لقد أدت الإصلاحات الاقتصادية المقام بها منذ سنة ١٩٩٢ إلي السيطرة علي الحالة المالية للبلاد ولأهم المؤسسات العمومية وتثبيت الإطار الاقتصادي الكلي وتحرير الأسواق والأسعار وتحسين المحيط القانوني والقضائي للأعمال، وتشجيع نمو القطاع الخاص وتحسين عرض البني التحتية وإعادة تركيز دور الدولة حول مهامها الأساسية المتمثلة في التنظيم وتخصيص المصادر وتنمية الخدمات الاجتماعية الأساسية.

بفضل تلك السياسات والإصلاحات حققت موريتانيا نجاحات اقتصادية هامة، وهكذا ظل متوسط معدل النمو السنوي يقدر ب ٤,٤% بين سنتي ١٩٩٢ و ١٩٩٩، بينما تم حصر نسبة التضخم السنوي في حدود ٦,٢% خلال نفس الفترة وارتفع رصيد الميزانية من عجز قدره ٩,٨% من الناتج المحلي في سنة ١٩٩٣ إلي فائض قدره ١,٥% في سنة ١٩٩٨. وخلال نفس الفترة تم تخفيض عجز

النفقات الجارية من دون التحويلات الرسمية من ٢٨,٩% من الناتج المحلي في سنة ١٩٩٣ إلي فائض قدره ١١,٢% في سنة ١٩٩٨. وقد رافق تلك النتائج الإيجابية تراجع ملحوظ للفقر الذي انخفضت نسبته من ٥٦,٥% في سنة ١٩٩٠ إلي ٥٠,٥% في سنة ١٩٩٦. غير أن حالة الفقر لا تزال مثيرة للقلق إذ يعيش نصف السكان بدخل أقل من دولار واحد يوميا ولا تزال الاستفادة من الماء الصالح للشرب ومن خدمات الصحة والتهديب ناقصة ونوعية وفعالية تلك الخدمات الأساسية تظل دون المعايير المقبولة.

لقد أبرز المسح الذي أجري حول الظروف المعيشية للأسر ١٩٩٦ أن نسبة انتشار الفقر للأفراد الذين يعيشون تحت مستوى حد الفقر تزيد علي نصف السكان حيث قدرت هذه النسبة ب ٥٠,٥% في سنة ١٩٩٦، إلا أن آثار الفقر قد تراجعت مقارنة مع ما كانت عليه في سنة ١٩٩٠ التي كانت تقدر ب ٥٦,٦%. هذا وقد تراجع الفقر بالنسبة لمؤشرات الفوارق حيث انخفض الفقر الشديد بنسبة ١٢ نقطة خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٦ في حين سجل عمق وحدة الفقر تراجعا مقداره ١٠ و٩ نقاط حيث انتقلا علي التوالي من ٢٠,٢% إلي ١٨,٥% ومن ١٨,١% إلي ١٥,١%.

ويشكل الفقر النقدي في المقام الأول ظاهرة ريفية (٧٦,٤%) وترجع أسبابه من بين أمور أخرى في معظمها إلي المنطقة الريفية الفاحلة التي تضم أكثر من ٥٧% من الفقراء والمناطق الأكثر تأثرا هي منطقة أقطوط (منطقة قاحلة تقع بين ولايات لعصابه ولبراكنه وكوركل) وبعض مناطق الحوضين وكيد ماغه التي تبدي نسبة لانتشار الفقر تقارب ٨٠% إن لم تتجاوزها.<sup>(١٣)</sup>

وفيما يتعلق بمعطيات ظروف المعاش، فإنها تبرز تحسنا إجماليا للمؤشرات الاجتماعية، حيث ارتفعت نسبة التمدرس في التعليم الأساسي من ٤٦% في سنة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ إلي حوالي ٨٦% في سنة ١٩٩٨ - ١٩٩٩، كما ارتفعت نسبة إمكانية الاستفادة من الخدمات الصحية في دائرة ١٠ كلم من ٣٠% في سنة ١٩٩٠ إلي ٨٠% في سنة ١٩٩٨، في حين انخفضت نسبة وفيات الأطفال من ١٢٤% إلي ١٠,٥% في سنة ١٩٩٨، كما شهدت الاستفادة من الماء الصالح للشرب تقدما هاما سواء في الوسط الريفي أو في الوسط الحضري، غير أن مستويات ونوعية تلك المؤشرات ظلت دون المعايير المرتقبة.

وبين التحليل المكاني للفقر مدي ضخامة الظاهرة في العالم الريفي، حيث يعيش ٣/٤ السكان تحت مستوى الفقر، وعلي العموم يتميز العالم الريفي بتأخر كبير في مجال البنية التحتية والاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية، لكن الفقر في

مختلف مظاهره لا يستثني كذلك المدن الكبيرة التي تشمل مناطق هامة من السكان التي تسكن في مساكن الصفيح القصديرية ، حيث يظل عرض البنية التحتية الأساسية دون المستوى.

وأخيرا فإن الاقتصاد الموريتاني لا يزال يواجه عوائقا هيكلية مثل عدم تنوع قاعدته الإنتاجية، ضعف المقدرة التنافسية للاقتصاد، محدودية البنية التحتية، عدم فعالية نظام التكوين، عدم فعالية الوساطة المالية، ضعف الطاقات المؤسسية و الهشاشة أمام الصدمات الداخلية و الخارجية (التقلبات المناخية، الانقلابات العسكرية،...).

### ج - تمويل البرنامج الوطني لمحاربة الفقر:

تقدر التكلفة الإجمالية لخطة العمل (بما في ذلك دعم ميزان المدفوعات) بمبلغ قدره ٤٧٥ مليون دولار، في حين تقدر كلفة الإجراءات ذات الأولوية ب ٢٨٢ مليون دولار منها ١٠٧ مليون دولار غطيت بالموارد الناجمة عن مبادرة إلغاء الديون و ٥٤ مليون دولار غطيت بواسطة ادخارات موارد الميزانية.

وخلال الفترة ما بين (١٩٩٨ - ٢٠٠١) فإن الدولة سعت إلي استكمال المشروع المفضي إلي خلق مناخ مناسب للمبادرة الخاصة، والرفع من مستوى القدرة الاقتصادية علي مستوى القطاعات الأساسية ( الزراعة، الصيد، تربية المواشي، المعادن).

وتتمحور الأهداف الاقتصادية الكلية خلال هذه الفترة حول الأهداف التالية:<sup>(١٤)</sup>

- أ - الوصول إلي معدل نمو حقيقي قدره ٧% مع حلول عام ٢٠٠١.
- ب - تثبيت معدل التضخم في حدود ٣% في المتوسط
- ج - تخفيض العجز الخارجي الجاري (بدون التحويلات العمومية) ليصل إلي ٤% من الناتج المحلي الإجمالي.
- د - رفع الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية لتغطية ٦ أشهر من الواردات. وفيما يتعلق باستراتيجيات التنمية فإن الحكومة الموريتانية تولي أهمية خاصة للمحاور التالية:
- تنمية المصادر البشرية ومكافحة الفقر
- تطوير القطاع الخاص
- تحديث الإدارة ودعم القدرات الوطنية في تسيير الاقتصاد وتوسيع مسلسل اللامركزية الإدارية.

وتطبيق السياسات الاقتصادية السابقة ركز علي الجوانب الماكرو اقتصادية التي كانت هدفها تصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية عن طريق إصلاح الجهاز

الإنتاجي من خلال إتباع سياسات مختلفة لتنشيط العرض الكلي والتحكم في الطلب الكلي ، وتحرير أسعار الصرف الخارجية ، وترشيد النفقات العامة، والعمل علي مواءمة خدمة الديون الخارجية مع قدرات الاقتصاد الوطني علي الدفع به وتخفيفه. وتحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية وترشيد النفقات العامة وزيادة المدخرات في الميزانية لترتفع نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، وتطبيق سياسات نقدية ومالية تساهم في إصلاح الجهاز المصرفي وتحرير الأسعار، مما تطلب تحسين الاتجاهات البعيدة المدى للمؤشرات الاجتماعية من أجل رفع مستوى المعيشة الذي تدهور نتيجة للتركيز علي الجوانب الاقتصادية، ولم يعطي القدر الكافي للجوانب الاجتماعية، مما انعكس علي الحياة الاجتماعية للمواطنين وخاصة الطبقات محدودة الدخل ، الأمر الذي أدي إلي تزايد نسبة الفقر داخل البلاد، مما استدعي تبني سياسات جديدة لمواجهة تلك الآثار تمثلت في سياسات مكافحة الفقر.

لقد صنفت موريتانيا ضمن مجموعة الدول الفقيرة المثقلة بالديون لتدخل مرحلة التأهيل للاستفادة من مبادرة تخفيض الديون عن هذه المجموعة التي أطلقها صندوق النقد والبنك الدوليين في سنة ١٩٩٦، وهو ما تطلب وضع برنامج لمحاربة الفقر عرف باسم "الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر" الذي مثل المرحلة الثالثة من تجربة التنمية في موريتانيا، وتضمن تحليلاً لحالة الفقر في موريتانيا وعرضاً لإستراتيجية محاربهه على المدى الطويل (٢٠٠١ - ٢٠١٥)، كما تناولت الوثيقة خطط العمل التي تم تنفيذها على مراحل: نفذت الأولى منها (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦) ونفذت الثانية (٢٠١٠ - ٢٠١٦) والثالثة (٢٠١٥ - ٢٠١١) جاري تنفيذها، وتقييم هذه المراحل يتم من خلال ما يلي:

#### المحور الثاني: مضمون سياسات مكافحة الفقر في موريتانيا:

لقد حققت السياسات الاقتصادية السابقة التي طبقتها موريتانيا من أجل التغلب علي أهم الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني بعض الأهداف، لكنها كانت دون النتائج المرجوة. وساهمت هذه السياسات في تعميق الفوارق الاجتماعية بين أفراد الشعب ، وأدت إلي تدهور القوة الشرائية وخاصة بالنسبة للطبقات محدودة الدخل ، وزاد من ذلك أيضا تدهور القطاع الريفي نتيجة للجفاف الذي أثر علي القطاع الفلاحي بشقيه الحيواني والزراعي، مما أدي إلي فقد الكثير من المواطنين لفرص العمل التي كانوا يشتغلون فيها، الأمر الذي أدي إلي هجرة كبيرة من المناطق الريفية نحو المدن الكبيرة مثل نواكشوط ونواذيبو بحثاً عن ظروف أحسن، مما أدي إلي زيادة الضغط علي هذه المدن و علي المراكز الحيوية فيها لتتراجع الخدمات التي كانت ضعيفة أصلاً. وهو ما خلف انعكاسات

كبيرة على الجوانب الاجتماعية تمثلت في تزايد العشوائيات حول المدن وارتفاع البطالة وتزايد نسبة الفقر...، و قد استدعي ذلك تطبيق برامج ذات بعد اجتماعي لمواجهة آثار تلك الإصلاحات. كان من أهمها تطبيق الإطار الوطني لمكافحة الفقر.

وفيما يلي نتعرض لأهم السياسات في هذا المجال:

#### أولاً: تشخيص وضعية الفقر في موريتانيا:

يعتبر البرنامج الوطني لمحاربة الفقر امتداداً لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي سبق التطرق لها في الجزء الماضي، وهذا البرنامج تمحور حول مجموعة من السياسات ذكرت فيما سبق، وفي البداية سوف نقوم بتشخيص الفقر خلال مراحل البرنامج الوطني لمحاربة الفقر في مجموعة من النقاط يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

#### أ - تحديد خط الفقر:

يمثل خط الفقر التكلفة الضرورية للحصول على مستوى معيشة يعتبر الأفراد أو الأسر انطلاقاً منه غير فقراء، ويتيح ذلك لاحقاً إجراء مقارنات للفقر، وبيان الأهمية النسبية للفقر بالنسبة إلى أعضاء جماعة معينة من نفس السكان في تواريخ مختلفة.

وقد اعتمدت مختلف دراسات المكتب الوطني للإحصاء مقارنة قائمة على أساس الفقر المطلق، ذلك أنه أثناء إعداد تشخيص الفقر في سنة ١٩٩٢ تم استخدام حدي الفقر المعتمدين من طرف البنك الدولي وهما ٣٧٠ دولار و ٢٧٥ دولار بأسعار ١٩٨٥ الثابتة للشخص كل سنة، ويفترض في هذين الحدين أنهما يمثلان علي التوالي الفقراء والفقراء المدقعين.

لقد قدر حد الفقر في موريتانيا في سنة ١٩٨٨ بمبلغ ٣٢٨٠٠ أوقية للشخص سنوياً، بينما يبلغ حد الفقر المدقع ٢٤٤٠٠ أوقية للشخص سنوياً،<sup>(٥)</sup> وللمحافظة على إمكانية المقارنة تم حساب حدي الفقر المذكورين أثناء المسح الذي شمل الأسر في الفترة من (١٩٩٥ - ١٩٩٦)، باعتبار أن نسبة التضخم بلغت ٦٤,٢% ما بين (١٩٨٨ - ١٩٩٥)، لذا فقد قدر حد الفقر الأعلى في موريتانيا في الفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٦) بمبلغ ٥٣٨٤١ أوقية للشخص الواحد سنوياً، بينما بلغت قيمة حد الفقر الأدنى بمبلغ ٤٠٧٠٩ أوقية للشخص سنوياً. ويبين الجدول التالي تطور خطي الفقر والفقر المدقع المحينة والمتعارف عليهما في موريتانيا.

الجدول رقم (٥) يوضح خطوط الفقر المحينة بالأوقية للفرد سنوياً في موريتانيا



السنة	خط الفقر	الفقر المدقع
١٩٩٠	٣٢٨٠٠	٢٤٤٠٠
١٩٩٦	٥٨٤٠٠	٤٣٤٥٠
٢٠٠٠	٧٢٦٠٠	٥٤٠٠٠
٢٠٠٤	٩٤٦٥٠	٧٠٤٠٠
٢٠٠٨	١٢٩٦٠٠	٩٦٤٠٠

Office National de la Statistique ; Profil de Pauvreté de le Mauritanu ; Nouakchott 2009. P 25

- سعر صرف الأوقية خلال الفترة في سنة ١٩٩٠، ١ دولار = ٨٠,١ أوقية، في سنة ٢٠٠٨، ١ دولار = ٢٥٠ أوقية (٨٠,١ - ٢٥٠ دولار)

#### ب - تحليل ظاهرة الفقر في موريتانيا:

بين تحليل الفقر أن ٥٠% من الموريتانيين في سنة ١٩٩٦ كانوا يعيشون تحت الحد الأعلى للفقر والذي تم تحديده ب ٥٣٨٤١ أوقية للفرد سنويا. ويعتبر الفقر أكثر شدة في الوسط الريفي منه في الوسط الحضري إذ توجد ٦٨,١% من سكان الريف يعيشون تحت حد الفقر المحدد مسبقا مقابل ٢٦,٨% من سكان الحضر.<sup>(٦)</sup>

وإذا كانت نسبة سكان الحضر الذين يعيشون تحت حد الفقر تقدر ب ٢٦,٨% فإن توزيعهم داخل هذا الوسط يكون أكثر أهمية، حيث يوجد ٢٠,٦% من الفقراء في نواكشوط وتكاد هذه النسبة تتضاعف في بقية المدن لتصل ٣٧,٩%، بالنسبة للوسط الريفي نلاحظ أن هناك تفاوتاً بين مختلف المناطق، إلا أنه يبقى أقل أهمية منه علي مستوي الوسط الحضري إذ أن ٦٠,٢% من سكان ريف النهر يتأثرون بالفقر وتصل هذه النسبة في الريف الآخر إلي ٧١,١% من الأسر.

إن انتشار الفقر في الوسط الريفي وخصوصا الريف الآخر (غير ريف النهر)، يرجع إلي الظروف المناخية المؤثرة التي شهدها الوسط الريفي طيلة عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، نظرا لنتابع موجات الجفاف التي جعلت وسائل الإنتاج في الوسط متدنية وسكانه أكثر تضررا، كما أن تزايد المهاجرين إلي المدينة بحثا عن فرص عمل أو تعليم أفضل قد ساهمت بدور كبير في رفع نسبة الفقر في الوسط الحضري والجدول الموالي يوضح مؤشرات الفقر في موريتانيا حسب مكان الإقامة.

**الجدول (٦) يوضح مؤشرات الفقر حسب مكان الإقامة في موريتانيا (حد الفقر**

**٥٣٨٤١ أوقية) في سنة ١٩٩٦. النسبة في المائة %**

المناطق	مؤشر عدد الرؤوس	مؤشر فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر
المستوي الوطني	٥٠	١٨,٣	٩,١
نواكشوط	٢٠,٦	٤,٦	١,٦
مدن أخرى (١)	٣٧,٨	١٢,٣	٥,٥
ريف النهر (٢)	٦٠,٢	٢١,٩	١١,٢
الريف الآخر (٣)	٧١,٧	٢٨,٧	١٥,٠

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، نتائج المسح الشامل حول الأبعاد الاجتماعية لبرامج الإصلاح الهيكلي ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٧١.

ويلاحظ من خلال البيانات السابقة أن مؤشر فجوة الفقر يقدر ب ١٨,٣% علي المستوي الوطني، ولكن هذه النسبة توضح أهمية التباين من وسط لآخر ، ومن منطقة لأخرى . فالمقارنة بين الوسطين الحضري والريفي تبين أن الفقر أكثر تركزا في الوسط الريفي منه في الوسط الحضري.

وفيما يتعلق بالمناطق البيئية يتبين أن الفقر أكثر تركزا في الريف الآخر (مؤشر فجوة الفقر ٢٨,٧%) منه في الريف النهري (٢١,٩% مؤشر فجوة الفقر)، بينما تبلغ المدن الأخرى ونواكشوط ١٢,٣% و ٤,٦% علي التوالي (الجدول ٦)، أما مؤشر حدة أو شدة الفقر فقد قدرت نسبته في الريفين الآخر والنهري ب ١٥% و ١١,٢% علي التوالي. ويمثل الريف الآخر أهم مكان لتواجد الفقراء سواء كان ذلك علي مستوي نسبة الأشخاص أو علي مستوي نسبة الأسر، ويعتبر الفقر أقل حدة في الوسط الحضري منه في الريف وتبلغ حدته في بقية المدن ونواكشوط مقاسة بمؤشر حدة الفقر علي التوالي ب ٥,٥% و ١,٦%، أما مؤشر عدد الرؤوس الذي يقيس ظاهرة تفشي الفقر والذي يعبر عن الأفراد والأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر ، فقد قدرت نسبته ب ٥٠% علي المستوي الوطني، لكنه يتفاوت بين المدن إذ سجل أعلى نسبة في الريف الآخر بلغت ٧١,٧% مقابل أدنى نسبة في نواكشوط ٢٠,٦% وهو ما يفسر الفوارق الكبيرة بين المدن والأرياف.

والبيانات التالية توضح مؤشرات الفقر حسب مكان الإقامة لسنة ١٩٩٦ لسنة ١٩٩٦.

الجدول (٧): يوضح مؤشرات الفقر حسب مكان الإقامة لسنة ١٩٩٦ (حد الفقر ٤٠٧٠٨ أوقية). النسبة في المائة %

المناطق	مؤشر عدد الرؤوس	مؤشر فجوة الفقر	مؤشر حدة الفقر
---------	-----------------	-----------------	----------------

		الرؤوس	
المستوي الوطني	٣٢,٦	١٠,٧	٥
نواكشوط	٧,٧	١,٥	٠,٥
مدن أخرى	٢١,٩	٦,٣	٢,٥
ريف النهر	٣٧,٠	١٣,٠	٦,٤
الريف الآخر	٥٢,٥	١٧,٩	٨,٤

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، مرجع سابق، ص ٣٠.  
ويتضح من البيانات السابقة أن نسبة ٣٢% من السكان يعانون من الفقر الحاد وترتفع هذه النسبة في الريف الآخر، إذ قدرت ب ٥٢,٥% وهي تعتبر أعلى نسبة في هذه المناطق. أما وضعية ريف النهر فهي مشابهة ومن جهة أخرى فإن اعتماد هذا الوسط على الأمطار التي يصيبها عجز في بعض الأحيان جعله أكثر تعرضاً للتضرر.

#### الجدول (٨) يوضح مؤشرات الفقر حسب مكان الإقامة لسنة ٢٠٠٠ (عتبة الفقر ٦٧٣١٦ أوقية) النسبة في المائة %

مكان الإقامة	P0	P1	P2
نواكشوط	٢٥,١	٦,١	٢,٠
المدن الأخرى	٢٥,٧	٦,٥	٢,٢
الحضر	٢٥,٤	٦,٣	٢,١
ريف النهر	٧١,٥	٢٩,٣	١٥,١
الريف الآخر	٥٥,٣	٢١,٠	١٠,٤
الريف	٦١,٢	٢٤,١	١٢,١
المستوي الوطني	٤٦,٣	١٧,٠	٨,٢

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، ملامح الفقر في موريتانيا ٢٠٠٠، نواكشوط ٢٠٠٢، ص ١٧.

P0: هو قياس للفقر يسمح بالحصول على نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت حد الفقر الذي تم تحديده مسبقاً.

P1: هو عبارة عن الفارق النسبي لمتوسط الدخل مقارنة مع عتبة الفقر.

P2: هو عبارة عن توازن فوارق الفقر.

أظهر التحليل أن نسبة الموريتانيين الذين يعيشون تحت عتبة الفقر في سنة ٢٠٠٠ والمحددة ب ٦٧٣١٦ أوقية تقدر ب ٤٦,٣% (الجدول ٨). ويظهر هذا التحليل حسب وسط الإقامة الفوارق الهامة الملاحظة بين الوسط الريفي (٦١,٢%) والوسط الحضري (٢٥,٧%) ورغم أن هذه القيم لها دلالاتها إلا أنها توضح الفوارق التي قد تكون موجودة بين المناطق البيئية داخل كل وسط.

وفي الوسط الحضري فإن معدلات تأثير الفقر في نواكشوط والمدن الأخرى تكاد تكون متساوية (٢٥,١% و ٢٥,٧%) ، وعلي العكس من ذلك ففي الوسط الريفي نلاحظ فرقا واضحا بين تأثير الفقر في ريف النهر (٧١,٥%) والريف الآخر (٥٣,٣%)، ويرجع ارتفاع نسبة الفقراء في ريف النهر في سنة ٢٠٠٠ إلي تدني الإنتاج الزراعي علي مستوي الزراعتين المروية والمطرية مما أثر علي المستوي المعيشي للسكان في هذه المنطقة التي هي بالأساس منطقة زراعية، وعلي العكس من ذلك ففي منطقة الريف الآخر سجلت محاصيل الزراعة بشقيها ارتفاعا هاما في نفس الفترة. وفي هذه المنطقة تحسن المستوي المعيشي لدي الأسر نتيجة للظروف المواتية لتربية المواشي (مستوي الأمطار، صحة الحيوانات، إمكانيات التسويق)، ويمكن القول إن اتساع رقعة الفقر في هاتين المنطقتين يبقي مرهونا أساسا بتطور قطاعي الزراعة وتربية المواشي بصفتها مصدرين لتوفير فرص العمل والدخل.

**الجدول (٩) يوضح مؤشرات الفقر حسب مكان الإقامة لسنة ٢٠٠٤ (عتبة الفقر ٩٤٦٠٠ أوقية) النسبة في المائة %**

مكان الإقامة	P0	P1	P2
نواكشوط	٢٥,٩	٦,٣	٢,٤
المدن الأخرى	٣٣,٤	٩,٥	٣,٩
الحضر	٢٨,٩	٧,٦	٣
ريف النهر	٦٦,٣	٢٢,٧	١٠,٢
الريف الآخر	٥٧,٢	٢٠,٠	٩,٤
الريف	٥٩	٢٠,٦	٩,٦
المستوي الوطني	٤٦,٧	١٥,٣	٦,٩

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، ملامح الفقر في موريتانيا ٢٠٠٤، نواكشوط ٢٠٠٦، ص ١٣.

وفي سنة ٢٠٠٤ فإن الأشخاص الذين يعيشون دون عتبة الفقر والتي قدرت ب ٩٤٦٠٠ أوقية قد وصلت نسبتهم إلي ٤٦,٧% علي المستوي الوطني (الجدول ٩) وتوضح هذه النسبة وجود فوارق كبيرة حسب الوسط، حيث إن ٥٩% من سكان الريف يعيشون دون هذه العتبة مقابل ٢٨,٩% في الوسط الحضري. وفي نواكشوط تبلغ نسبة الفقراء ٢٥,٩% بينما تصل في المدن الأخرى ٣٣,٤%، ويلاحظ أن الطبقة الأكثر فقرا هي ريف النهر الذي تقدر نسبته ب ٦٦,٣%، بينما تبلغ هذه النسبة في الريف الآخر ٥٧,٢% الذي يعيش فيه حوالي ٦٠% من مجموع السكان فهو يحتضن ٧٥% من فقراء موريتانيا.

وفيما يتعلق بمؤشرات التفاوت فعند تحديد حد للفقر المطلق ، فإننا نقوم بقياس فقر الأفراد بالرجوع إلي مستوي هذا الحد، ولقياس التفاوت يمكن الاعتماد علي مؤشر جيني.

### ج - تقدير معامل جيني:

معامل جيني هو عبارة عن مؤشر يقيس مدي تفاوت توزيع الدخل في منطقة معينة، وقيم المعامل تتراوح بين قيمة عظمي هي واحد، وتعبّر عن عدم المساواة الكاملة والصفّر وهي نقطة المساواة الكاملة. <sup>(١٧)</sup> والجدول (١٠) يوضح قيم معامل جيني.

الجدول (١٠) يوضح معامل جيني حسب الوسط والإقامة في موريتانيا لسنة ١٩٩٦ النسبة في المائة %

الوسط	نواكشوط	المدن الأخرى	ريف النهر	الريف الأخر	الريف	الحضر	المجموع
معامل جيني	٣٢,٤	٣٦,٣	٣١,١	٣٣,٦	٣٣	٣٤	٣٣,٨

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، نتائج المسح الشامل حول الأبعاد الاجتماعية لبرامج الإصلاح الهيكلي، مرجع سابق، ص ٣٨.

### الجدول (١١) يوضح معامل جيني حسب الوسط والإقامة في موريتانيا لسنة

٢٠٠٠ النسبة في المائة %

الوسط	نواكشوط	المدن الأخرى	ريف النهر	الريف الأخر	الريف	الحضر	المستوي الوطني
معامل جيني	٣٤,٦	٣٥,٧	٣٣,٨	٣٧,١	٣٦,٧	٣٥,١	٣٩,٠

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، ملامح الفقر في موريتانيا ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٣١. يلاحظ علي المستوي الوطني أن مؤشر جيني في سنة ٢٠٠٠ بلغ ٠,٣٩٠، وهذه القيمة التي تعبر عن مستوي التفاوت تتجاوز قليلا تلك المسجلة في سنة ١٩٩٦ والتي قدرت ب ٠,٣٣٨، ويبيّن التحليل حسب الوسط والمناطق الكبرى في سنة ٢٠٠٠ أن أعلى مستوي من التفاوت هو ذلك المسجل في منطقة الريف الأخر (٠,٣٧١) تليه منطقة المدن الأخرى ب (٠,٣٥٧)، وبالنسبة لنواكشوط ومنطقة ريف النهر تبلغ المؤشرات (٠,٣٤٦) و (٠,٣٣٨) علي التوالي وهو ما يمكن أن يستنتج منه أن خفض مستوي التفاوت في ريف النهر سجل انخفاضا، بالإضافة إلي ذلك تبين هذه النتائج أن التفاوت ارتفع قليلا في كل المناطق ما عدي منطقة المدن الأخرى حيث أن هذه المنطقة قد عرفت تراجعاً هاماً للفقر بين سنتي ١٩٩٦

و ٢٠٠٠، كما سجلت أيضا انخفاضاً قليلاً في التفاوت ٠,٣٦٣ في سنة ١٩٩٦ و ٠,٣٥٧ في سنة ٢٠٠٠.

#### الجدول رقم (١٢) يوضح مؤشر جيني حسب المجموعة السوسيو اقتصادية لرب الأسرة

٢٠٠٤	٢٠٠٠	المجموعة السوسيو اقتصادية لرب الأسرة
٠,٣٩	٠,٣٥	مأجورو القطاع العام
٠,٣٩	٠,٣٥	مأجورو القطاع الخاص
٠,٣٣	٠,٣٦	المستقلون الزراعيون
٠,٤٠	٠,٣٨	المستقلون غير الزراعيون
٠,٣٩	٠,٣٧	الأعوان الأسريون وعمال آخرون
٠,٣٩	٠,٣٨	العاطلون عن العمل
٠,٣٦	٠,٣٦	غير النشطين

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، ملامح الفقر في موريتانيا ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٢٧.  
وفيما يتعلق بمستوي التفاوت المسجل علي مستوي المجموعات السوسيو اقتصادية يلاحظ من خلال البيانات السابقة الجدول (١٢) أن مؤشر جيني سجل أعلى مستوي للتباين لدي مجموعة المستقلين غير الزراعيين ويمكن إرجاع ذلك من بين أمور أخرى إلي عدم تجانس تركبة هذه المجموعة، وعند المقارنة بين مأجوري القطاع العام والخاص نلاحظ أن نتائج التفاوت شبه متطابقة، حيث أن مستوي التفاوت لدي هتين المجموعتين قد ارتفع من ٠,٣٥ في سنة ٢٠٠٠ إلي ٠,٣٩ في سنة ٢٠٠٤.

#### الجدول رقم (١٣) يوضح مؤشر جيني حسب المجموعة السوسيو اقتصادية لرب الأسرة

٢٠٠٨	٢٠٠٤	المجموعة السوسيو اقتصادية لرب الأسرة
٠,٣٦	٠,٣٩	مأجورو القطاع العام
٠,٣٨	٠,٣٩	مأجورو القطاع الخاص
٠,٣٠	٠,٣٣	المستقلون الزراعيون
٠,٣٥	٠,٤٠	المستقلون غير الزراعيون
٠,٣٦	٠,٣٩	الأعوان الأسريون وعمال آخرون
٠,٣٩	٠,٣٩	العاطلون عن العمل

٠,٣٧	٠,٣٦	غير النشطين
------	------	-------------

Office National de la Statistique ; Profil de  
Pauvreté de le Mauritanu 2009 , OP. cit, p 50

وفيما يتعلق بمستوي التفاوت المسجلة في سنة ٢٠٠٨ يلاحظ أن مؤشر جيني سجل أعلى مستوي له بالنسبة لفئة العاطلين عن العمل، ويمكن إرجاع ذلك من بين أمور أخرى إلي أن هذه الفئة لا تمتلك دخلا مما فاقم من مستويات التفاوت لديها ولم يطرأ لها أي تحسن خلال الفترتين. وعند المقارنة بين مآجوري القطاعين العام والخاص نجد أن التفاوت انخفض في سنة ٢٠٠٨ مقارنة مع سنة ٢٠٠٤، لكنه داخل الفئتين تراجع بالنسبة لمآجوري القطاع العام (٠,٣٦) بدرجة أكبر من القطاع الخاص (٠,٣٨) ويمكن إرجاع ذلك إلي الزيادات التي حصلت في الدخول بالنسبة لمآجوري القطاع العام خاصة الشرائح المتدنية الأجور، بينما انخفض بالنسبة للمستقلين الزراعيين في سنة ٢٠٠٨ مقارنة بسنة ٢٠٠٤ نتيجة لتحسن الظروف المناخية مما أدى إلي زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية مما ولد دخولا لدي هذه الفئة.

#### د - توزيع الدخل القومي في موريتانيا:

يمكن ملاحظة أن متوسط نصيب الفرد في موريتانيا من الدخل القومي قد شهد نموا متزايدا في الفترة من (١٩٧٠ - ١٩٩٠) (الجدول ١٤)، حيث ارتفع من ١٤١ دولار للفرد في سنة ١٩٧٠ إلي ٥٠٥ دولار في سنة ١٩٩٠، وهي أعلى قيمة وصل إليها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، كما شهد هذا المتوسط انخفاضا ليصل إلي ٤٤٠ دولار للفرد في سنة ١٩٩٨.

#### الجدول (١٤) يوضح متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في موريتانيا بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٨). النسبة في المائة %

السنة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨
الدخل	١٤١	٣٣٧	٥٠٥	٤٧٣	٤٤٠

ومما سبق يلاحظ أنه في السنوات الأولى للإصلاح الاقتصادي (١٩٨٠ - ١٩٩٠) ارتفع فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والذي يمكن إرجاعه من بين أمور أخرى إلي ارتفاع إنتاج موريتانيا من مادتي السمك والحديد اللتين تعتبران أهم موردين لصادرات البلاد في هذه الفترة، كما يلاحظ تراجع متوسط نصيب

الفرد من الدخل القومي في الفترة من ( ١٩٩٥ - ١٩٩٨ ) ويعزى ذلك من بين أمور أخرى إلي تراجع الإيراد المحصول عليه من المادتين السابقتين، وانعكاسات حرب الخليج الثانية ، وإلي تزايد وطأة برامج الإصلاح الاقتصادي، وخاصة الشق المتعلق بالمجال الاجتماعي.

#### الجدول (١٥) يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في

##### موريتانيا المبالغ بالدولار الأمريكي

السنة	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
متوسط نصيب الفرد	٦١٨	٤٠٥	٦٢٣	٨٨٤	٩٠٢	١١٠٥	٩٢٣

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٠، ص ٢٢.  
وفيما يتعلق بتوزيع الناتج المحلي الإجمالي ، فيلاحظ أن متوسط نصيب الفرد تزايد خلال الفترة بشكل منتظم في سنوات ٢٠٠٧، ٢٠٠٦، ٢٠٠٥، إلي أن سجل أعلى مستوي له في سنة ٢٠٠٨ ، حيث بلغ ١١٠٥ دولار، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع من بين أمور أخرى إلي المبالغ التي حصلت عليها موريتانيا من عائدات البترول في تلك السنة نتيجة لتسوية المشاكل التي كانت قائمة بين الدولة الموريتانية وشركة وود صايد الأسترالية التي تشرف علي إنتاج النفط في موريتانيا، لكنه شهد تراجعاً بنسبة ١٦,٥% في سنة ٢٠٠٩، ويمكن إرجاع ذلك إلي مخلفات الأزمة المالية العالمية لسنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ حيث أدي ذلك إلي تراجع عائدات بعض القطاعات وخاصة قطاع النفط.

#### ثانيا - تقييم المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (٢٠٠١ -

٢٠٠٤):

لقد اعتبر الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر أثناء القمة العالمية بشأن التنمية الاجتماعية بمثابة واجب أخلاقي واجتماعي وسياسي واقتصادي للبشرية. وأضفي علي مكافحة الفقر ميزة ذات أولوية لبرامج التنمية في موريتانيا، هذا وقد تم التصديق علي الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في سنة ٢٠٠١.  
وتركز الإستراتيجيات المحددة في هذا الإطار علي منهجية متكاملة، تدرج تخفيف الفقر في إطار استراتيجية التنمية الاقتصادية علي المدى البعيد. ويحدد هذا الإطار الأهداف التالية:<sup>(١٨)</sup>

- النمو الاقتصادي، وتقليص الفقر والفقر المدقع



- النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتحسين نوعيتها وفعاليتها  
- تخفيف التباينات الإقليمية الموجودة بين الجنسين في النفاذ إلى البنية التحتية الاقتصادية.

**يعتمد الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر علي أربعة محاور:**

**الأول: تسريع وتيرة النمو الاقتصادي**

**الثاني: ربطها بشكل وثيق بمحيط الفقراء**

**الثالث: تنمية المصادر البشرية وتوسيع الخدمات الاجتماعية الأساسية.**

**الرابع: ترقية التنمية المؤسسية والحكم الرشيد.**

لقد تم وضع الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر علي عدة مراحل زمنية: الأولى (٢٠٠١ - ٢٠٠٤) والثانية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦) والثالثة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠).

تعتبر المحاور التي تركز على الأهداف الأساسية وأهم السياسات والنتائج المعلنة وتوزيع الاستثمارات العمومية المنفذة فعلا على القطاعات ذات الأولوية، من الأمور التي سيتم التركيز عليها في الآتي:

أ - أهداف المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي :

تعتبر الأهداف التي تتمحور حول النمو واستقرار الاقتصاد الكلي وتخفيف الفقر من بين أمور أخرى، من الأهداف الرئيسية التي كان يراد تحقيقها خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤)، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في ما يلي:<sup>(١٩)</sup>

- تحقيق معدل نمو سنوي للنتائج المحلي الإجمالي قدره ٧% في سنة ٢٠٠٤ .

- الحفاظ على نسبة تضخم بحيث لا تتجاوز ٣,٧% في سنة ٢٠٠٤ .

- الوصول بعجز الموازنة العامة إلى ٣ % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٤ .

- الوصول بعجز الحساب الجاري إلى نسبة ١٤,٧ % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٤ .

- الوصول بالاحتياطيات الخارجية إلى ٦ أشهر من الاستيراد .

- تحقيق معدل استثمار عمومي يقدر ب ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي .

- تخفيض نسبة أثر الفقر إلى ٣٨,٦% ونسبة الفقر الشديد إلى ٢١,٨ % .

ويمكن وصف هذه الأهداف بأنه من الصعب بلوغها في ظل الظروف السائدة والتحديات التي تهدد احتمالات تحقيقها مثل:

- ضعف بنية الاقتصاد الموريتاني وعدم مقدرته علي مواجهة الصدمات الخارجية التي تؤثر على أحجام وأسعار الصادرات التي تتميز بتركز سلعي وجغرافي شديدين، فضلا عن الاعتماد الكبير على القروض الخارجية لتمويل البرامج التنموية .

- اعتماد مصادر النمو وتخفيض الفقر الريفي علي التغيرات المناخية .
- ضعف القدرات المؤسسية لدي كافة القطاعات مما يحد من القيام بالإصلاحات المبرمجة علي الوجه الأكمل وتنفيذ المشاريع في الآجال المحددة .
- أما عن حزمة السياسات المزمع تطبيقها خلال هذه المرحلة فهي تركز حول :
  - سياسة مالية تستهدف تعبئة الموارد المحلية وضبط النفقات وتحسين المداخيل .
  - سياسة نقدية تقوم علي التدخل غير المباشر بهدف الحد من التضخم ودعم الحساب الجاري .
  - دعم الصادرات وتحسين تنافسيتها من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج (الطاقة، المواصلات) .
  - تنمية مندمجة في الوسط الريفي من خلال مشاريع متعددة القطاعات تخدم التنمية المحلية .
  - تنمية حضرية تتمحور حول إقامة المزيد من البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية .
  - تنمية للمصادر البشرية من خلال نشر التعليم وتحسين الصحة وخدمات الماء والصرف الصحي .

- دعم المشاريع الصغيرة من خلال القروض وتنفيذ برامج للتكوين المهني .
- تنفيذ برامج استثمارات عمومية تركز علي القطاعات ذات الأولوية .

#### ب - نتائج المرحلة الأولى من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر:

لقد تم وضع نظام لمتابعة وتقييم الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر واعتباره شرطا لإنجاح هذا البرنامج، لكن تلك الجهود وغيرها لم تمكن من التغلب علي التحديات التي واجهها تنفيذ هذه المرحلة، ولم تفلح في تحقيق الأهداف الأساسية للإستراتيجية، حسب ما يظهره تتبع النتائج المحققة في ضوء الأهداف المرسومة وذلك النحو التالي :

- ١ - تطور معدل النمو : فعند تتبعنا لتطور معدلات نمو الناتج الحقيقي خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤) نجد أن معدل النمو قد بلغ في المتوسط ٣,٧% طيلة الفترة، ولكن النتائج المحققة في سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ قدرت ب ٥,٦% ، ٥,٢% على التوالي كانت تقارب الهدف المحدد والبالغ ٧% بحلول سنة ٢٠٠٤، وهذا التذبذب والتدهور في معدلات النمو ما هو إلا انعكاس لتطور مكونات الناتج المحلي الإجمالي، فقد عرف القطاع الريفي (الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد التقليدي) تراجعاً كبيراً خلال السنتين الأولى والثانية، حيث نما بمعدل سالب قدره (٨,٢%) . ويعود هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى تدهور الإنتاج الزراعي

خلال هذه السنوات، وهو ما حصل أيضا للقطاع الصناعي الذي قدر معدل نموه ب (-١,٦٥%) و (-٥,٩%) و (-١,٢٥%) خلال ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ على التوالي.

وكان القطاع الثالث (البناء والأشغال العامة، النقل والمواصلات، التجارة والمطاعم والفنادق...) هو أحسن القطاعات حالا، حيث شهد نموا منتظما خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤) وبلغ معدل نموه في المتوسط ١,١% سنويا خلال نفس الفترة.

٢- تطور معدل التضخم: كانت النتائج فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم دون المستوي على امتداد الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤)، حيث وصل معدل التضخم إلى ٧,٢% كمتوسط للفترة، ويعود السبب الرئيسي لارتفاع التضخم خلال هذه الفترة إلى السياسة التوسعية على المستويين المالي والنقدي (خلافًا للسياسة المعلنة) والتي أدت إلى نمو الكتلة النقدية بنسبة ٧٦,٥% خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤) وتعكس هذه النتيجة عجز السلطات الموريتانية عن كبح التضخم وفشلها في محاربة الأسباب التي تؤدي إلى تفاقمه، وهنا تجب الإشارة إلى أن معدلات التضخم المعلن عنها لا تعكس الواقع الحقيقي، ويرجع ذلك لعوامل عدة منها ما هو سياسي (نشر بيانات مغلوطة)، فضلا عن كون المعدلات حسبت على أساس الأسعار في العاصمة نواكشوط دون أخذ الأسعار في الولايات والمدن الداخلية في الحسبان.

٣- تطور وضع الموازنة: لقد سجلت الموازنة عجزا قدره ١١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤)، مع أنه كان قد وصل إلى ١٤,٣% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠١، وتراجع مع نهاية سنة ٢٠٠٤ ليصل إلى ٨% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب السياسات التي طبقت في النصف الثاني من هذه السنة للحد من هذا العجز.

٤- تطور وضع الحساب الجاري: لقد شهد وضع الحساب الجاري (باستثناء التحويلات الرسمية) تدهورا كبيرا، حيث وصل عجزه إلى مستويات قياسية خلال سنتي ٢٠٠٣ قدر ب ٢٩٣ مليون دولار و ٢٠٠٤ قدر ب ٦١٠ مليون دولار، ووصلت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٢٣,٧% طيلة الفترة.

٥- تطور الاحتياطات الرسمية: لقد ظل مستوي الاحتياطات الرسمية (باستثناء موارد البترول) ضعيفا طيلة الفترة، حيث تراوحت بين ٠,٤ و ١,٤ من أشهر الاستيراد وهي حصيلة لم تصل إلي الهدف المحدد والبالغ ٦ أشهر من الاستيراد.

٦- تطور معدل الاستثمار العمومي: يعتبر معدل الاستثمار العمومي ضروريا لدعم برنامج مكافحة الفقر، لكن الجهود المقام بها في هذا المجال لم تستطع تحقيق

المعدل المستهدف والذي حددته الإستراتيجية ب ٢٥ % من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من الزيادات الملاحظة والمتتالية في مبالغ الاستثمار العمومي على مدى السنوات الأربع، حيث ارتفع من ٣٤ مليار أوقية في سنة ٢٠٠١ وبنسبة ١٤,١٥% من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٥٢ مليار أوقية سنة ٢٠٠٤ وهو ما يشكل نسبة قدرها ١٨ % من الناتج المحلي الإجمالي .

٧ - تخفيض الفقر : لقد انخفض معدل الفقر من ٥١ % في سنة ٢٠٠٠ إلى ٤٦,٧ % في سنة ٢٠٠٤ وانخفض الفقر الشديد من ٣٤,١ % في سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٧,٩ % في سنة ٢٠٠٤ وهذه المستويات تقل عن الأهداف المحددة والمقدرة ب ٣٨,٦ % لمعدل الفقر و ٢١,٤ % لمعدل الفقر الشديد والتي كان يؤمل الوصول إليها مع نهاية ٢٠٠٤ .

ج - توزيع الاستثمارات العمومية:

بلغ برنامج الاستثمار العمومي المنفذ خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤ )، مبلغا قدره ١٥٧٤٩٧ مليون أوقية، وتم توزيعه على القطاعات وفق ما يلي:

الجدول (١٦) يوضح نسبة توزيع الاستثمارات علي القطاعات (٢٠٠١ - ٢٠٠٤)

النسبة المئوية %	القطاع
١٦	التنمية الريفية
١٣	التنمية الصناعية
٣٤	الاستصلاح الزراعي
١٧	المصادر البشرية
١٣	مشاريع متعددة القطاعات
٥	التنمية المؤسسية
٢	الشركة الوطنية للصناعة والمناجم

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، تقييم المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، نواكشوط (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٢٥.  
- سعر صرف الأوقية خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٠) يتراوح بين ٢١٥ و ٢٧٠ أوقية للدولار الواحد.

يلاحظ من خلال التوزيع السابق للاستثمارات علي القطاعات الاقتصادية المختلفة أن قطاعي الاستصلاح الزراعي والتنمية الريفية حصلا علي النسبة الكبيرة ٣٤% و ١٦% علي التوالي من هذه الاستثمارات ، نتيجة لكون الأنشطة، المدرجة فيهما تستهدف الفقراء بشكل مباشر، كما ارتفعت النسبة المخصصة لتنمية المصادر البشرية ١٧% وهو ما يدخل أيضا في إطار نفس التوجه، تليهما التنمية الصناعية بنسبة قدرها ١٣% دون إهمال التنمية المؤسسية التي حصلت علي ٥%.

لقد تم تمويل الاستثمارات العمومية المنفذة طيلة فترة البرنامج، بالقروض الخارجية بنسبة قدرها ٥٧% .

**ثالثا: تقييم المرحلة الثانية من الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر (٢٠٠٦ - ٢٠١٠):**

تعتبر هذه المرحلة من المراحل الأساسية لمكافحة الفقر، ومن أجل تقييمها تم التركيز علي أهم أهدافها ونتائجها وتوزيع الاستثمارات العمومية علي القطاعات ذات الأولوية .

**أ - أهداف المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي :**

حددت أهم أهداف هذه المرحلة على النحو التالي :

- رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠,٧ % كمتوسط سنوي طيلة الفترة .

- محاولة تخفيض معدل التضخم إلى حدود ٥% بحلول ٢٠١٠ .

- السيطرة على عجز الموازنة العامة (باستثناء الهبات ) ليكون في حدود ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي كمعدل طيلة الفترة .

- رفع احتياطي العملات الصعبة إلى ما يغطي (٣,٧) من أشهر الواردات مع انتهاء الفترة .

- تخفيض نسبة انتشار الفقر على المستوى الوطني إلى ٣٥% بدلا من ٤٦% في سنة ٢٠٠٦ وتخفيض هذا المعدل بين سكان الريف إلى أقل من ٤٥% في سنة ٢٠١٠ بدلا من ٦٠% في سنة ٢٠٠٦ .

وتحقيق الأهداف السابقة تطلب تطبيق مجموعة من السياسات لا تختلف عن سابقتها، مع محاولة الاستفادة من تجربة المرحلة السابقة من حيث تلافي أوجه

القصور والانحرافات الملاحظة خلال التنفيذ، وفي ما يلي تلخيص لأهم نتائج تلك السياسات .

### ب - نتائج المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي :

ركزت السياسات الاقتصادية في هذه المرحلة علي استهداف الفقراء من أجل تحسين مستوى معيشتهم، لكنها تميزت بعدم استقرار البلاد، ومن أهم النتائج المسجلة ما يلي:

١ - تطور النمو الاقتصادي: لقد استقر متوسط النمو الاقتصادي بين (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩) عند ٣,٣% باستثناء النفط وعند ٣,٨% بما في ذلك النفط، وهي نتائج دون مستوى توقعات الإطار الاستراتيجي الثاني لمحاربة الفقر الذي كان يطمح إلى بلوغ نسبة نمو قدرها ١٠,٧% خلال نفس الفترة، وخلال هذه الفترة تأثر الاقتصاد الموريتاني من بين أمور أخرى بآثار الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقتصادية التي نتج عنها انخفاض في الطلب الخارجي ، وهبوط في الأسعار الدولية لأهم المنتجات المصدرة (الحديد، النحاس، النفط)، بالإضافة إلى أن إنتاج النفط جاء دون مستوى التوقعات، حيث لم يتجاوز متوسط إنتاج قطاع النفط خلال فترة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨) عتبة ٢١١٠٢ برميل في اليوم، مقابل تقديرات كان متوسطها في حدود ٤٢٠٠٠ برميل في اليوم، وإنتاج ١٠٧٤٠ برميل فقط في اليوم في سنة ٢٠٠٩ مقابل تقديرات أصلية تبلغ ٧٥٠٠٠ برميل في اليوم، كما تأثرت الوضعية الاقتصادية تأثراً بالغاً في سنة ٢٠٠٩ بسبب انعكاسات الأزمة العالمية بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته موريتانيا في سنة ٢٠٠٨ ، مما أدى إلى تراجع نسبة النمو خارج النفط إلى (-٠,٩%) (٢٠٠٩) ، وذلك بسبب ضعف أداء قطاعات الزراعة والمعادن والبناء والأشغال العامة، ولذلك جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي العام سالبا (-١,١%). والبيانات التالية تظهر المساهمات القطاعية في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

### الجدول رقم (١٧): يوضح تطور المساهمات القطاعية في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩)

المتوسط	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	السنوات
٠,٦%	٠,٣%	١,٤%	٠,٨%	٠,٠%	القطاع الأول (الزراعة، الصيد)
١,١%	١,٢%	٠,٢%	٢,٤%	٨,٢%	القطاع الثاني (النفط ، المعادن)
١,٦%	٠,١%	٢,١%	٢,١%	٢,٤%	القطاع الثالث (الخدمات)
١,٣%	٠,٠%	١,٧%	١,٧%	١,٩%	قطاع الخدمات الخصوصية
٠,٣%	٠,٥١%	٠,٤%	٠,٤%	٠,٥%	قطاع الإدارات

العمومية					
الرسوم غير المباشرة	٠,٨%	٠,٦%	٠,٤%	٠,١%	٠,٤%
نمو الناتج المحلي بأسعار السوق	١١,٤%	١,٠%	٣,٧%	١,١%	٣,٨%
النمو ضمن الإطار الاستراتيجي	١٩,٤%	٩,٦%	٧,٧%	٥,٩%	١٠,٧%

المصدر:

ministère des affaires économiques et du développement, document présente a la table ronde organise e par le gouvernement Mauritanien pour les bail leurs de Fonds,Bruxelle du 22-23 juin 2010, page 76.

وتبين من تحليل نتائج النمو حسب مساهمة كل قطاع، أن القطاع الثالث (الخدمات) كان المحرك الرئيسي للنمو بمساهمة قدرها ١,٦% في المتوسط خلال هذه الفترة. لكن القطاع أحرز نموا منتظما قدره ٤%, أما القطاع الثاني (المعادن والنفط)، ورغم كونه المحرك في تكوين النمو المحقق، حيث ساهم بما قدره ١,١%, فيمكن القول إن انخفاض مستوي نموه من بين أمور أخرى يعتبر من ضمن الأسباب التي أعاققت تحقيق الهدف التنموي للمرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، حيث كان البرنامج يطمح للوصول إلي نسبة نمو قدرها ١٤,١% خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩)، لكن النسبة المحققة في نمو القطاع قدرت ب ٤,٩% خلال هذه الفترة، أما القطاع الريفي الذي ترتبط به حياة أكثر من ٥٠% من السكان بصورة مباشرة، ويشكل المناطق الرئيسية لتركز الفقراء، فقد كان الأقل إسهاما في النمو الإجمالي ٠,٦% خلال فترة البرنامج، حيث عرف هذا القطاع نموا حقيقيا سنويا قدره ٣,٥%, ورغم حجم الاستثمار المخصص له ضمن مختلف مراحل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، لكن إنتاجية القطاع لم تحقق الأهداف المطلوبة نظرا لارتباطه بالتغيرات المناخية التي أثر عليها الجفاف مما ساهم في تدني إنتاجية القطاع بصورة عامة.

٢ - تطور معدل التضخم: لقد أدى الارتفاع الحاد لأسعار الطاقة وأسعار عدد من المواد الغذائية المستوردة إلى وصول المعدل السنوي للتضخم إلي ٧,٣% خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨)، إلا أنه انخفض إلى ٢,٣% مع نهاية سنة ٢٠٠٩، ويعود هذا الانخفاض إلى الإجراءات التي طبقت للحد من ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية من ناحية، وإلى الظرفية الدولية التي عرفت هبوطا لأسعار المواد الأساسية من ناحية ثانية، كما يعود أيضا إلى تطبيق سياسة نقدية ساهمت في ذلك<sup>(٢١)</sup>.

٣ - تطور الميزانية العامة : لقد بلغ عجز الميزانية باستثناء النفط والهيئات ٦٠,٣ مليار أوقية في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩) وهو ما يقدر بنسبة ٨,٦% من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط، وقد اتخذ هذا العجز اتجاهها منتظما خلال الفترة مع تسجيل ارتفاع حاد في سنة ٢٠٠٨، نتيجة لتنفيذ البرنامج الخاص للتدخل الرامي إلى الحد من الآثار السلبية للأزمة الغذائية العالمية.

وبأخذ الهيئات والعائدات النفطية في الحسبان، يلاحظ أن هذا الرصيد سجل فائضا قدره ٣٨ مليار في السنة في المتوسط خلال نفس الفترة، وذلك بسبب تأثير الموارد المتأتية من إلغاء المديونية في إطار مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف في سنة ٢٠٠٦ التي قدرت ب ٢٤٢,٥ مليار أوقية وهو ما يعدل ٨٩٧ مليون دولار من ناحية، والعائدات النفطية من ناحية أخرى، كما عرفت إيرادات الدولة (باستثناء الهيئات والنفط) زيادة منتظمة خلال الفترة قدرت ب ٢,١١% سنويا مدعومة بالإيرادات الجبائية ٥,٩% وغير الجبائية ١,١٤%، وقد حصلت الرسوم غير الجبائية أساسا من مداخل اتفاقية الصيد بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي وأرباح المؤسسات العمومية.

وفيما يتعلق بالنفقات العمومية، فقد بلغت في المتوسط ٢٣٢ مليار أوقية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩) بمتوسط ارتفاع قدره ١١%، ويمكن إرجاع تزايد النفقات العمومية إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي: كلفة تنفيذ برنامج التدخل الخاص التي بلغت ٣٠% من النفقات الجارية في سنة ٢٠٠٨، وتقلص نفقات خدمة الدين، وانخفاض النفقات الجارية بنحو ١٠% في سنة ٢٠٠٩ بسبب تحسن تسيير الأموال العمومية.

٤ - تطور الاحتياطات : وفيما يتعلق بتغطية الاحتياطات الرسمية للواردات (بالأشهر)، فقد وصل معدلها ٢,٥ في سنة ٢٠٠٩، وهي نتيجة دون الهدف المحدد الذي يقدر ب ٣,٧ مع نهاية الفترة في سنة ٢٠١٠، بل وتقل عن تلك المسجلة في سنة ٢٠٠٦ والمقدرة ب ٢,٦.

٥ - تخفيف الفقر : تهدف السياسات الاقتصادية المطبقة في هذا المجال إلى تخفيف المعدل العام للفقر، الذي كان يقدر ب ٤٢% في نهاية سنة ٢٠٠٨، بينما قدر المعدل في الريف ب ٥٥%، وهي نتائج دون مستوي الأهداف المحددة التي كان البرنامج يطمح للوصول إليها في نهاية المرحلة الثانية وهي ٣٥% للمعدل العام و ٤٥% للمعدل في الريف.

ج - الاستثمارات العمومية خلال المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي :



يعتبر برنامج الاستثمار العمومي المنفذ خلال المرحلة الثانية من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)، من السياسات الاقتصادية الهامة التي تساهم في الوصول إلى الأهداف المحددة، فقد قدر مجموع هذه الاستثمارات ب ٦٩٤٨٢٣ مليون أوقية، ووزعت على القطاعات ذات الأولوية وفقا للنسب التالية:

**الجدول (١٨) يوضح نسبة توزيع الاستثمارات علي القطاعات (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)**

النسبة المئوية %	القطاع
١٠	التنمية الريفية
٩,٦	التنمية الصناعية
٥٤,٨	الاستصلاح الزراعي
٩	المصادر البشرية
١٠	مشاريع متعددة القطاعات
٣,٦	التنمية المؤسسية
٣	الشركة الوطنية للصناعة والمناجم

المصدر:

ministère des affaires économiques et du développement, évaluation de la 2eme phase du cadre stratégique de lutte contre la pauvreté, Nouakchott 2010, page 60.

يلاحظ من خلال التوزيع السابق للاستثمارات العمومية المنفذة، أن النسبة الكبيرة حصل عليها الاستصلاح الزراعي حيث قدرت نسبته ب ٥٤,٨% ويعود ذلك من بين أمور أخرى إلي محاولة زيادة الإنتاج الزراعي لتقليص فجوة المواد الغذائية من جهة وإلي كونه أيضا يستهدف مناطق انتشار الفقر من جهة أخرى وإلي خلق فرص عمل تدر دخولا تساهم في التخفيف من وطأة الفقر، وتليه أيضا التنمية الريفية التي حصلت علي نسبة قدرها ١٠% وهذا يدعم التوجه السابق، بينما حصلت تنمية المصادر البشرية علي نسبة قدرها ٩%، وهي نسبة قليلة جدا لهذا المورد الذي يعتبر من الموارد الهامة التي يستهدفها برنامج محاربة الفقر.

وقد تمويل الاستثمارات العمومية بالقروض الخارجية بنسبة قدرها ٦٣% وهو ما يفسر الاعتماد الكبير علي المصادر الخارجية لتمويل المشاريع الهامة.

ويتضح مما سبق أن الأهداف الاقتصادية الأساسية للإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر لم تتوصل إلي الأهداف المطلوبة، ويرجع ذلك إلى كون الأهداف المرسومة، تفوق قدرة المؤسسات والقطاعات الاقتصادية داخل الاقتصاد الموريتاني، يضاف إلي ذلك بعض المعوقات التي واجهت التنفيذ مثل قصور الأعمال المنفذة عن تلك

المبرمجة بسبب عدم تطابق أولويات الممولين الأجانب مع أولويات البرنامج في حالات كثيرة، يضاف إلي ذلك أن الدولة قامت بتنفيذ أعمال لم تكن محبوب عليها أصلا، كما يضاف إلي ذلك عدم الاستقرار الذي شهدته موريتانيا في نفس الفترة وتأثير التغيرات الاقتصادية الخارجية والظروف المناخية المحلية، وتدني قدرات القطاع الخاص وضعف الوساطة المالية، وهشاشة البنية التحتية عموما وخاصة في مجال النقل، وتدني جودة خدمات الاتصالات وارتفاع أسعارها، ونقص عرض الكهرباء وارتفاع أسعارها.

رابعا: تقييم المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (٢٠١١ - ٢٠١٥):

تأثرت بداية هذه المرحلة بجفاف أثر علي قطاع تنمية المواشي . ويعتبر تقييم هذه المرحلة مازال مبكرا نظرا لعدم اكتمالها وقلة البيانات المتاحة عنها، لكن هناك بعض النتائج التي تحققت خلال السنة الأولى ٢٠١١ من البرنامج، ومن أهم النتائج المسجلة ما يلي:

#### أ - تشخيص الوضعية القائمة:

صادقت موريتانيا في شهر مارس ٢٠١١ وعلى المدى المتوسط (٢٠١١-٢٠١٥) على خطة العمل الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، حيث كان تنفيذه يجري في سياق يتميز بكون تخفيف الفقر هو الهدف الأسمى لجميع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في البلاد.

وقد جرى دعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر بشكل واسع بجهود الفاعلين المعنيين بمحاربة الفقر ، سواء تعلق الأمر بالإدارة والمنتخبين أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني أو شركاء التنمية. وقد ساهم دعم المجموعة الدولية وتخلي معظم أعضاء نادي باريس عن ديونهم في بلوغ الأهداف التي تحققت في السنوات الماضية.

ويقدم هذا التقرير حصيلة السنة الأولى من تطبيق البرنامج التي تسعى لتخفيف الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان على المدى الطويل، كما تدخل خطة العمل الثالثة في إطار التوجيهات الإستراتيجية للخطة السابقة التي تتمحور حول النقاط التالية :

- تسريع النمو واستقرار الإطار الاقتصادي الكلي
- ترسيخ النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء
- تنمية المصادر البشرية وتوسيع الخدمات الأساسية
- تحسين الحوكمة وتعزيز القدرات

**- المتابعة والتقييم.**

ومن أجل تنفيذ هذا البرنامج بشكل فعال، أعدت الحكومة إطاراً شاملاً للنفقات على المدى المتوسط في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٤) لتعزيز الموازنة والتنسيق بين المرحلة الثالثة من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر مع قوانين المالية. وحرصاً منها على تفعيل خطة العمل الثالثة وبرامج تنفيذها، أولت الحكومة عناية خاصة لمنظومة المتابعة والتقييم التي اعتبر أداؤها متوازناً خلال خطتي العمل السابقتين (٢٠٠١-٢٠٠٤ ثم ٢٠٠٦-٢٠١٠).

وفي هذا الإطار نصت منظومة متابعة تنفيذ الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر على إعداد تقرير سنوي يبرز الحصيلة وأهم الدروس المستخلصة من سنة من التنفيذ مع تحديث الأرقام للفترة المتبقية.

**ب - حصيلة السنة الأولى من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر المرحلة الثالثة:**

تعلقت الأنشطة ذات الأولوية التي قيم بها في السنة الأولى (٢٠١١) من تنفيذ المرحلة الثالثة بما يلي :

- مواصلة السياسات الاقتصادية والمالية والإصلاحات الرامية إلى الإبقاء على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد.

- تعميق سياسات ترسيخ النمو في محيط الفقراء عبر مواصلة برامج التنمية الريفية واعتماد سياسة تهدف إلى التحكم في حالة الأمن الغذائي للبلاد ومواجهة نقص المحاصيل الزراعية والمراعي واعتماد البرامج الموجهة نحو محاربة الفقر وتحسين الإطار المعيشي للسكان عبر عمليات لتأهيل الأحياء الشعبية.

- تنمية المصادر البشرية وتوسيع الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى تعزيز الحوكمة.

لكن هذه المرحلة تميزت بقلّة التساقطات المطرية، مما أثر على قطاع تنمية المواشي. وحصيلة تنفيذ المرحلة الثالثة من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر خلال عام ٢٠١١، سمحت بتسجيل تطورات إيجابية

النمو المطرد والاستقرار ويتميز بما يلي: (٢٢)

- نسبة نمو اقتصادي قدرت ب ٤% ويعزى ذلك من بين أمور أخرى إلى نمو قطاع الصيد والبناء والأشغال العامة والخدمات وهو ما يعوض إلى حد ما النقص الكبير في الإنتاج الزراعي بنسبة قدرها ٢٠%.

- التحكم في معدل التضخم السنوي في حدود ٥,٧% بفضل التأثير على التضخم المستورد عبر استيراد المواد الغذائية والنفطية.

- انخفاض عجز الحساب الجاري على مدار عام ٢٠١١ حيث عوض ارتفاع أسعار البضائع لدى التصدير عن غلاء الفاتورة النفطية والغذائية.
- أما سياسات التي تستهدف تهيئة الظروف للنمو في محيط الفقراء من خلال توجيه الاستراتيجيات الوطنية للتنمية نحو تخفيف الفقر ومظاهر عدم المساواة عن طريق إيجاد إطار مناسب لإعادة توزيع ثمار النمو بشكل عادل، فقد تم التركيز عليها من خلال :
- تنفيذ عملية التضامن لعام ٢٠١١ في إطار السياسات الموجهة التي تعبر عن مدى اهتمام السلطات العمومية بظروف معيشة المواطنين.
- إعداد استراتيجية وطنية للأمن الغذائي تهدف إلى حصول تخفيف بنيوي للفقر ومظاهر عدم المساواة عبر نفاذ الجميع وفي كل وقت إلى المواد الغذائية الضرورية من أجل حياة صحية نشطة.
- مواصلة تنفيذ برنامج التنمية الحضري في الأحياء المحيطة بناوكشوط وفي الداخل لمواجهة انتشار الفقر ، وتدني مستوى الظروف المعيشية للمواطنين في هذه الأحياء.
- تنامي حجم القروض الموزعة من طرف هيئات التمويل الصغيرة.
- إعداد واعتماد إستراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية تسمح بالنفاذ إلى آليات تسيير المخاطر وأنظمة الحماية الاجتماعية لدى الفئات الضعيفة ، وكذلك الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للمخاطر.
- ونتيجة لأهمية الدور المحفز الذي تقوم به نفقات تخفيف الفقر في إطار جهود إعادة توزيع ثمار النمو، فإن السلطات العمومية قد ركزت على تنفيذ هذه النفقات ذات الأولوية التي بلغت ١٠٧,٩ مليار أوقية عام ٢٠١١. وهكذا فإن الهدف التقديري وهو بحدود ١٠,٣% من الناتج المحلي الإجمالي لصرفها لصالح الفقراء قد تم بلوغه خلال السنة الأولى من سنوات تنفيذ خطة العمل الثالثة للإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر.<sup>(٢٣)</sup> وقامت الحكومة بزيادة الرواتب ورفع الحد الأدنى للأجور ونشر مجتمعات استهلاكية لتوفير السلع الأساسية للمواطنين بأسعار مدعومة، كما خصصت قروضا لإنشاء وحدات سكنية لمحدودي الدخل والطبقات الفقيرة وتوزيع أراضي مستصلحة للزراعة علي بعض حملة الشهادات وأخري صالحة للسكن للقضاء علي الأحياء العشوائية المحيطة بالمدن ومدنها بالمياه والكهرباء
- الخاتمة:**

قامت موريتانيا بمجموعة من البرامج الإصلاحية طبقت بموجبها مجموعة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية التي كان من الضروري إدخالها علي الاقتصاد الوطني الذي عانى من أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية علي حد السواء، وهناك مداخل مطروحة للخروج من هذه الأزمات ترعاها مؤسسات دولية مثل الصندوق والبنك الدوليين، التي تستهدف بالأساس من بين أمور أخرى تقليص دور القطاع العام وذلك من أجل كفاءة تخصيص الموارد فضلا عن المضامين المالية المتوخاة من ورائها. وفي هذا الإطار فإن الحكومة الموريتانية قامت بتطبيق مجموعة من البرامج الإصلاحية نذكر من بينها ما يلي:

- برنامج التقويم الاقتصادي والمالي الذي امتد خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٨).  
 - برنامج الدعم والدفع الذي امتد خلال الفترة (١٩٨٨ - ١٩٩١).  
 - برنامج الاستثمار العمومي خلال الفترة (١٩٩٤ - ١٩٩٦).  
 - البرنامج الوطني لمحاربة الفقر (١٩٩٦ - ١٩٩٨).  
 - الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) (٢٠١١ - ٢٠١٥).  
 وفيما يتعلق بهذه البرامج الإصلاحية والمالية فقد حقق بعض الأهداف، نذكر منها ما يلي:

معدل نمو سنوي قدره ٣,٦% خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٨)، لكنه كان دون المستوي المستهدف الذي هو ٤%، يضاف إلي ذلك تحسن في ميزان المدفوعات والمالية العامة الناتج المحلي الإجمالي عرف نموا سنويا متوسطا قدره ٢% خلال الفترة (١٩٨٨ - ١٩٩١)، لكنه أيضا كان دون المستوي الذي كان مخططا له وهو ٣,٥%.  
 أما بالنسبة لبرنامج الاستثمارات العمومية فإنها لم تتمكن من المحافظة علي النسبة التي حددها البرنامج وهي ١٦,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، بل إن النسبة المتوسطة للاستثمارات ظلت في حدود ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي، ومولت الاستثمارات العمومية بالقروض الخارجية خلال فترة برامج الإصلاح الاقتصادي بنسبة فاقت ٨٠%.  
 - تم التحكم في النفقات الجارية نتيجة السيطرة علي النفقات العامة التي ركزت علي الفعالية، حيث استقرت عند نسبة ١٤,١% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٧، يضاف إلي ذلك التحكم في معدل التضخم وتقليص النفقات العسكرية.  
 - كما تمت السيطرة علي العجز في الميزانية العامة، حيث قدر الفائض المتحقق في الميزانية ب ٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٧.  
 - قدر معدل النمو السنوي ب ٤,٤% بين سنتي ١٩٩٢ و ١٩٩٩، بينما تم حصر نسبة التضخم في حدود ٦,٢% خلال نفس الفترة.  
 وقد رافق تلك النتائج الإيجابية تراجع الفقر الذي انخفضت نسبته من ٥٦,٥% في سنة ١٩٩٠ إلي ٥٠% في سنة ١٩٩٦.  
 - يتركز الفقر في الوسط الريفي بدرجة أكبر منه في الوسط الحضري نتيجة اعتماد معظم الأنشطة الإنتاجية في الوسط الريفي علي القطاع الفلاحي الذي يعتمد بدوره بدرجة كبيرة علي تساقط الأمطار، حيث يعيش ٣/٤ من السكان تحت مستوي الفقر.

- تدني مستوي البني التحتية في المناطق الريفية ورافق ذلك تدني مستوي الاستفادة من الخدمات الأساسية.
- أسفرت السياسات التي طبقت في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر عن انخفاض معدل الفقر من ٥٠% في سنة ٢٠٠٠ إلى ٤٦% في سنة ٢٠٠٤، كما انخفض الفقر الشديد من ٣٤,١% في سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٧,٩% في سنة ٢٠٠٤، وهذه النسب دون مستوي الأهداف المحددة التي كان يرمي البرنامج الوصول إليها وهي ٣٨,٦% لمعدل الفقر و ٢١,٤% لمستوي الفقر الشديد خلال نفس الفترة.
- تم تمويل الاستثمارات العمومية المنفذة خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤) بالقروض الخارجية بنسبة قدرها ٥٧%.
- انخفاض المعدل العام للفقر خلال المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر إلى ٤٢% وهي دون المستوي الذي كان البرنامج يطمح الوصول إليه وهو ٣٥%، كما لم يصل المعدل في الريف إلي الهدف المطلوب وهو في حدود ٤٥% حيث بقي عند ٥٥%.
- وتم تمويل الاستثمارات العمومية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨) بالقروض الخارجية بنسبة قدرها ٦٣%.

#### الهوامش:

- (١) محمد ناظم حنفي، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، كلية التجارة، جامعة طنطا، طنطا ١٩٩٢، ص ٢٠٣.
- (٢) سيدي ولد بيه، واقع الاقتصاد الموريتاني، بحث مقدم في إطار ندوة واقع الاقتصادات المغاربية وآفاق الاندماج، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين، بنغازي ١٩٩٣، ص ٥٥.
- (٣) Ministère du plan , programme de redressement Economique et Financier (١٩٨٥ - ١٩٨٥) p 02.
- (٤) الغوث ولد الطالب جدو، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الخصخصة في موريتانيا، مجلة فكر العلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية، العدد ١، مجلة علمية متخصصة تصدرها جامعة محمد الخامس، الرباط - المغرب ٢٠٠٨، ص ٩٢.
- (٥) محمد ولد أعمر، أثر سياسات التثبيت الهيكلي علي التنمية في موريتانيا، المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الأقطار العربية، لقاها ٢ - ٣ ديسمبر ١٩٩٧، ص ٠٣.
- (٦) محمد ولد أعمر، المرجع السابق، ص ٠٧.

Ministère du plan , programme de consolidation et de relance (P.C.R.)(1989 – 1991), p 02.

(٨) محمد ولد أعمر، مرجع سابق، ص ٠٨.

Ministère du plan , programme de consolidation et de relance (P.C.R.)(1989 – 1991), p 04.

- ١٠ Ministère du plan , programme de investissement public (PIP)(1994 – 1996), p 09.
- (١١) محمد محمود ولد محمد، تجربة التنمية في موريتانيا بين تواضع الانجازات وتراكم الديون الخارجية - نموذج مرحلة تطبيق برامج محاربة الفقر (٢٠٠١ - ٢٠١٠)، المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد، العدد ١٩، مركز البحوث والدراسات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة نواكشوط، نواكشوط - مارس ٢٠١٢، ص ٥٧.
- (١٢) - ministère des affaires économiques et du développement , stratégie de développement entre (1998-2001), document présente au 3 eme groupe consultatif de la Mauritanien tenu a Paris du 25-27 mars 1998, p 13.
- (١٣) وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، نواكشوط ٢٠٠١، ص ٥٥.
- (١٤) الغوث ولد الطالب جدو، مرجع سابق، ص ١٠٣.
- (١٥) وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موريتانيا، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستدامة في موريتانيا، نواكشوط ١٩٩٧، ص ٥٦.
- (١٦) المكتب الوطني للإحصاء، نتائج المسح الشامل حول الأبعاد الاجتماعية للإصلاح الهيكلي - ملامح الفقر في موريتانيا ١٩٩٦، الجزء الأول، نواكشوط ١٩٩٧، ص ٢٦.
- (١٧) عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٠٣.
- (١٨) محمد احيد ولد اسلم، الفقر في مدينة نواكشوط (دراسة تحليلية)، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٥٣ - ٥٤، القاهرة ٢٠١١، ص ٥٢.
- (١٩) وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، نواكشوط ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٤٧.
- (٢٠) Banque Central de Mauritanie , Rapport annuel de 2009, P 26.
- (٢١) Banque Centrale de Mauritanie, Rapport annuel de 2008 , P 15.
- (٢٢) وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، تقرير حول خطة العمل الثالثة للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (٢٠١١ - ٢٠١٥)، نواكشوط ٢٠١٢، ص ٤.
- (٢٣) وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، تقرير حول خطة العمل الثالثة، مرجع سابق، ص ٥.

المدن الأخرى تشمل ولايات (تيرس الزمور، أدرار، إينشيري، تكانت، الحوض الشرقي، الحوض الغربي).<sup>١</sup>  
ريف النهر يشمل الولايات (الترارزة، لبراكهن، كوركول، وكيدماغه) وهي الولايات المحاذية لنهر السينغال.<sup>٢</sup>

